الفصل الخامس

إجراءات الخبرة الفنية لإثبات التزوير الخطي

تمهيد

للخبرة الفنية دور كبير وبالغ الأهمية في المسائل الجنائية بصفة عامة، وإثبات التزوير بصفة خاصة، فدور الخبرة الفنية يتجلى في كشف الجانب الفني لجريمة تزوير المستندات الخطية المتمثل في الأساليب التي يلجأ إليها المزورين، فهناك الكثير من المسائل الدقيقة والفنية التي لا يمكن كشفها وفهمها إلا من قبل أشخاص متخصصين بالكشف عنها. فللخبرة أهمية كبيرة ودور كبير تؤديه في أروقة المحاكم، حيث ازدادت حاجة المحاكم إليها في الوقت المعاصر، خاصة في ظل التطور العلمي والفني والتقني الذي يشهده العالم الحديث والذي أصبح العلم فيه لا حدود له بامتداده إلى جميع ميادين الحياة[633]. وتنصب مهمة الخبير أثناء مباشرته لعمله على تحقيق الواقعة في الدعوى، حيث يبرز دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية في اعتمادها على عمليتي المضاهاة والاستكتاب، حيث يعتمد خبراء الخطوط في كشف وإثبات التزوير على بيان ودراسة الخواص الخطية للأشخاص، ومدى تأثير ذلك الاختلاف على كتابة وخط كل شخص، بالإضافة إلى مكونات المستندات الخطية من أقلام وورق وكتابة وخطورتها في عملية التزوير، فغالباً ما يعتمد المزورون إلى بذل جهد كبير وتسخير القدرات العقلية والمادية للوصول إلى غايتهم, في الحقيقة أن التشريع الفلسطيني لم يتطرق لإجراءات الفنية ولكن تحدث عنها بشكل عام لذلك يوجد قصور في اجراءات الخبرة الفنية, لذلك تحدث الباحث عن بعض القوانين خاصة في موضوع اجراءات الخبرة الفنية

633 .شويدح. مصطفى أحمد ذياب. (2013م). *الخبرة–دراسة تحليلية مقارنة*. (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر. غزة. ص135.

وكان مثال على ذلك القانون المصري ولأردني خاصة وأن التزوير جزء لا يتجزأ من مكونات البنيان القانوني لجريمة تزوير المستندات وغيرها من الجرائم التي تنطوي تحته، كون أن التزوير يهدر الثقة العامة بالمستندات ويخل بالضمان واليقين بها ويزعزع الاستقرار في المعاملات وسائر مظاهر الحياة القانونية في المجتمع634. ولبيان مضمون هذا الفصل سيبينه الباحث من خلال مبحثين، وهما: العوامل المساعدة للكشف عن التزوير وعملية استكتاب الخطوط، وعملية مضاهاة الخطوط.

المبحث الاول: العوامل المساعدة للكشف عن التزوير وعملية استكتاب الخطوط

العوامل المساعدة في الكشف عن التزوير وعملية استكتاب الخطوط في فلسطين تُعد أمورًا حيوية لضمان العدالة وتحقيق القانون. يمكن تلخيص هذه العوامل على النحو التالي:

1. الخبراء الفنيين: لهم دور بارز في تحليل الوثائق وكشف أي علامات على التزوير. يقوم خبراء الخط بتحليل الخصائص الفردية للكتابة اليدوية ويتعرفون على تباينات بين الخطوط المختلفة.
2. التكنولوجيا: تقدم التكنولوجيا أدوات وبرامج تساعد في الكشف عن التزوير وتحقيق العدالة. تتضمن هذه الأدوات أنظمة التصوير الرقمي وبرمجيات المقارنة بين الخطوط.
3. التشريعات والقوانين: يجب وجود تشريعات قوية تجرم التزوير وتحدد العقوبات المناسبة. هذه التشريعات تسهم في ردع المزورين وتعزيز العدالة.
4. التعاون بين الجهات المختصة: التعاون بين الأجهزة القضائية والشرطة ومكاتب التحقيق يلعب دورًا كبيرًا في الكشف عن التزوير. يمكن لهذا التعاون تبادل المعلومات وتحسين كفاءة التحقيقات.

634 . شاهين، يحيى محمد. (2022م). *تزوير المستندات في التشريع الجنائي الفلسطيني*. المرجع السابق. ص6.

5. التدريب والتأهيل: ينبغي تدريب الأفراد العاملين في مجال الأمن والقانون على كيفية التعرف على علامات التزوير وتحليل الوثائق.

6. الشهادات والمستندات الأصلية: يُستخدم الوثائق الأصلية كمرجع للتحقق من صحة النسخ المشتبه بها وتقويتها كدليل.

هذه العوامل تسهم جميعها في تعزيز القدرة على الكشف عن التزوير وتحقيق العدالة في فلسطين.

المطلب الأول: العوامل المساعدة في الكشف عن التزوير

تحتاج المستندات عند فحصها إلى خبرة كبيرة بأنواع الخطوط وصناعة الورق والأدوات المستخدمة بالكتابة، ودراية فائقة بأساليب المزورين، خاصة وأن ثقافة الشخص الفاحص وطول مدة تعايشه مع المستند تكسبه خبرة خاصة إذا تحلى بالدقة والصبر والفطنة والتفكير العميق، لذلك يتطلب بشخص الخبير أن يكون على قدرة عالية بالكشف عن التزوير. ولبيان مضمون هذا المطلب سنتناوله بالشرح والتفصيل في فرعين: الأدوات الاعتبارية بالكتابة، والأدوات الفعلية للكتابة.

الفرع الأول: الأدوات الاعتبارية بالكتابة

تحتاج المستندات الخطية عند فحصها إلى خبرة كبيرة، خاصة في معرفة أنواع الخطوط وصناعة الورق وصقله وأساليب المزورين، خاصة وأن طول مدة تعايش الخبير مع المستندات تكسبه خبرة خاصة إذا تحلى بالصبر والدقة والفطنة والحرص والتفكير العميق، ولذلك ينبغي على الخبير معرفة نوع الحبر وظهور الورق عليه حتى يتأكد من عدم تعرضها للتزوير، ولقد أطلق عليها الباحث باسم الأدوات الاعتبارية كونها أدوات معتبرة عند فحص المستند، بينما الأدوات الأساسية المادية هي الورقة والخط.

أولاً: الحبر

ينظر الخبير في الحبر الذي كتبت فيه المستندات من بدايتها إلى نهايتها، أهو نفس النوع أم أن هناك اختلاف في نوع الحبر المستخدم في كتابة خاتمة المستندات أو مقدمتها، ويعرف نوع الخط في الكتابة والمادة التي صنعت منه لتحديد عصره الزمني[635]. كما يعتمد كثيراً على الفحص الكيميائي للحبر ومقارنته، وعليه فإن العناصر الكيميائية التي يصنع منها الحبر وخصائص الحبر الفيزيائية، مثل: درجة ذوبانه في الماء أو في المذيبات الأخرى من شأنها أن تحدد نوع الحبر وعمره الزمني، كما أن تأثير الضوء على الحبر يمكن أن يساعد على تقدير عمر الحبر[636]. عدا عن دور الخبير المهم في الكشف عن التزوير في حال استخدام الأحبار الطيارة المتلاشية واختفاء بيانات الشيكات والوكالات والمحررات والتواقيع والمستندات، حيث تصبح المادة المتطايرة عديمة اللون لا ترى بالعين المجردة، إلا أن المختبر يستطيع من خلال أشعة معينة إظهار النص المكتوب بالحبر المتطاير والتغيير الذي لحق به[637].

ثانياً: فحص مضمون المستند

إن الفحص المتمعن لمضمون المستند سيسهم في الوقوف على ما يحويه من ثغرات، فتصبح مفتاحاً لكشف التزوير، إذ أن بعض تلك الثغرات تحصل إما عن جهل والبعض الاخر عن غفلة، فالجهل بالتاريخ وعدم المعرفة بالوقائع والأحداث التاريخية سبباً مهماً في كشف التزوير[638]. وتظهر أهمية فحص مضمون المستند بالكشف عن التزوير من وجهة نظر الباحث عند استخدام المزور أسلوب يغاير أسلوب الشخص الأصل،

635. وقيع الله، محمد أحمد. (2003م). *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص14.

636. سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. المرجع سابق. ص21.

637. اتحاد المصارف العربية. (2020م). *التطبيقات العملية في مكافحة التزوير والاحتيال في العمل المصرفي. لبنان*. ص4.

638 . الهاشمي، سلمى عبد الحميد وحازم، مصطفى سالم. (2015م). *طرق التزوير في الكتب الرسمية في الدولة العربية الإسلامية وأساليب الكشف عنها*. بحث منشور. العدد الثامن عشر. ص77.

أو استخدام بعض المصطلحات أو العبارات داخل المستند لم تكن معروفة في زمن تحرير المستند، أو ذكر معلومات داخل المستند ينقصها التاريخ، كأن يتم ذكر مسألة حدثت بعد وفاة محرر المستند، أو أن يذكر داخل المستند معلومات عن بلد لم يدخلها محرره من قبل، فهذه الأمور جميعها تبين أن ما أضيف على مضمون المستند هو مدسوس على صاحبه.

ثالثاً: فحص ظهر المستند

يمكن للخبير أن يفحص ظهر المستند الذي تم بها التلاعب فيه، ويعمل مقارنة بين مظهر الوجهين للمستند، فقد يكون فحص ظهر المستند المزور هو فصل الخطاب في حالات إضافة كتابة ما، وذلك لتباين عناصر معينة بين الكتابة الأصلية والكتابة المضافة ومن هذه العناصر الفنية:

1. سطح الورقة: عند فحص المستند ووجود اشتباه في إضافة كتابة جديدة أو إحلال كتابة محل كتابة أخرى أزيلت أو محيت بوسيلة أو بأخرى، وسواء أكانت هذه الإضافة ظاهرة بجلاء على الوجه أم أحدثت بدقة وإتقان، ولذلك يمكن أن يدعم الخبير شكوكه ويحسم فيها بأن ينقل فحصه إلى ظهر المستند، فإن التباين في درجة ضغط الأداة الكاتبة وأثره على ظهر المستند من كتابة لأخرى، ويعد ذلك دليلاً قاطعاً على تباين الظروف، وأن الكتابة قد تمت والورقة مرتكزة على سطحين مختلفين أحدهما أكثر ليونة عن الأخرى[639].
2. نفاذ الحبر: وجود اختلاف في نفاذ الحبر في المستند بين الكتابة القديمة وما استجد من كتابة أحدث، فالقلم المستعمل في الكتابة الأصلية لكونه قديماً يجعل الحبر ينفذ بشكل أكبر منه في

639. عيطة، أمجد عمر. *المختبر الفني للكشف عن تزوير المستندات، والتواقيع والأختام والبصمات*. الأمم للاستشارات والتدريب. ص28.

الكتابة الجديدة، كما إن درجة نفاذ الحبر تختلف ما بين الكتابة القديمة والحديثة بحكم عامل الزمن[640].

3. فعن طريق جهاز قياس الضغط يمكن أن يتم التعرف على أصلية المستندات بمعنى أن الخط المباشر له غور وعمق للقلم على سطح المستند وتأثير على الشعيرات في سطحه، بينما لا يوجد أي غور للقلم في حالة المستندات المصورة من الأصل.

الفرع الثاني: الأدوات الفعلية للكتابة

يعتبر المستند في نظر خبير المستندات جسماً كاملاً مكوناً من أعضاء رئيسية، لكل عضو فيها وظيفة يؤديها وتربطه بباقي الأعضاء رابطة وثيقة ومتينة، فلا تقوم للمستند قائمة ولا تكون له حجية بغير وجود هذه الأعضاء متكاملة، ولا تكون له حجية بغير وجود هذه الأعضاء مجتمع

أولاً: الورق

يستطيع الخبير الناجح أن يحدد الفترة الزمنية الذي كتب المستند المزور فيها من خلال معرفة ورق المستند، فمعرفة مكونات الورق إن كان مصنوعاً من الكتان أو القطن أو التبن أو من مادتين أو أكثر، وهل أن صناعته متقنة أو بدائية، فهي مؤشرات تعين الخبير على تحديد عمر المستند ومكانه[641].وفي الوقت المعاصر يتم فحص المستندات في المختبرات الجنائية وذلك لتحديد المركبات الكيمائية للورق ودرجة اللون وتحديد

640. وقيع الله. (2003م). *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها*. المرجع السابق. ص16.

641. وقيع الله، محمد أحمد. (2003م). *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها*. المرجع السابق. ص9.

عمر الورق عن طريق الفحص الذري لمركبات الكربون في الورق كما أن سمك الورق ودرجة لونه والعلامات المائية به كلها تساعد في مقارنة أنواع الورق وتحديد عمر المستند[642].

ثانياً: الخط

من المتعارف عليه أن خطوط الأشخاص تختلف بعضها عن بعض باختلاف عوامل كثيرة، فللسن ونوع القلم والحبر وموضوع الكتابة والحالة النفسية والجسمية وغيرها من الاعتبارات آثار واضحة في كل ما يكتبه الإنسان بخطه، فلا تجد في العالم كله شخصين تتطابق لوازم جميع حروفهما تطابقاً كاملاً، وإن كان هناك ألوف تتشابه لوازم حرف أو حرفين من خطوطهم بطريق الاتفاق، أما أن تتطابق لوازم جميع الحروف بين اثنين من سكان الأرض فيكاد يكون من المستحيلات، حيث يعتبر خط الشخص تسجيل كامل لشخصيته ومرآة تنعكس عليها طباعه ومقدرته وأفكاره ونزعاته الشعورية واللاشعورية ومواهبه.

فمن العلامات المساعدة في عملية الكشف عن تزوير نوع الخطوط وتاريخ ظهورها، وإن كان من وجهة نظر الباحث يعتبر من أهم العلامات وهو الخط، حيث يعتبر مقارنة الخط اليدوي من أساسيات أعمال المختبرات الجنائية[643]، حيث يتم ملاحظة نوع الخط من حيث بدايات الحروف ونهاياتها وتشخيص الشاذ فيها[644].

ويرى الباحث أنه يتوجب على الخبير أن يكون على معرفة جيدة ودراية وافية بعلم تطور الخطوط، ومعرفة أساليب المزورين عن طريق الاهتمام بمعارف الخطوط وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها، عدا عن الإحاطة

642. الذنيبات. (2003). *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية في القانون الأردني*. المرجع السابق. ص23.
643. المشوخي، عابد سليمان. (2001م). *التزوير والانتحال في المخطوطات العربية*. *الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية*. ص43
644. الهاشمي وحازم. (2015م). *طرق التزوير في الكتب الرسمية في الدولة العربية الإسلامية وأساليب الكشف عنها*. المرجع السابق. ص84.

بكافة أساليب التزوير أولاً بأول خاصة مع التطور العلمي والتكنولوجي الحديث، وابتكار أساليب جديدة تخفى عن الخبراء، وحتى تتم عملية فحص المستندات بشكلها الصحيح، يجب أن تتم هذه العملية على ثلاث مراحل متتالية، وهي[645].

المرحلة الأولى: دراسة المستند الصحيح، وهو عينة الأساس دراسة فنية كاملة، وتكون الدراسة في الجزئية والنقاط التي جاء بها قرار مباشرة المهمة من الجهة المخولة بذلك؛ لتحديد البدايات والنهايات والمميزات الخطية الفردية لصاحب المستند.

المرحلة الثانية: دراسة المستند المطعون فيه، المقدم للفحص دراسة وافية، والبحث عما إذا كانت هنالك أي آثار من آثار النقل النظري والنقل المباشر وغير المباشر.

المرحلة الثالثة: مضاهاة ما يحويه المستند الصحيح، مع ما يحويه المستند المقدم للفحص، وتكون المقارنة بين المساحة في البدايات والنهايات والمميزات الخطية الفردية.

المطلب الثاني: عملية استكتاب الخطوط

تقف عملية استكتاب الخطوط موقف الصدارة بين نماذج المقارنة والمضاهاة الأخرى، كونها إذا أجريت على أسس فنية سليمة استكملت عناصر الصلاحية لعملية المضاهاة بشقيها القانوني والفني، ولذلك فإن عملية الاستكتاب من أهم الخطوات اللازمة لتحقيق الكشف عن جريمة التزوير، فهي عملية تهدف إلى الحصول على نماذج خطية من خطوط الطاعنين أو المنكرين لها أو المشتبه في أمرهم لمقارنتها مع الكتابات المجهولة. ولبيان مضمون هذا المطلب سيبينه الباحث بفرعين: تعريف عملية الاستكتاب، وأصول عملية الاستكتاب.

645 . وقيع الله، محمد أحمد. (2003م). *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص62.

الفرع الأول: تعريف عملية الاستكتاب

اختلفت تعريفات بعض الفقه بخصوص عملية استكتاب الخطوط، ومن هذه التعريفات ما يلي:

عرف يعض الفقه عملية استكتاب الخطوط بأنها:" هي العينات التي تجري كتابتها تحت إشراف الخبير المختص، وهذه الأكثر استعمالاً في حالات الفحص والمضاهاة إذا أحسن اختيارها واتخذت في أخذها الأصول العلمية الصحيحة"[646]. والمتأمل لهذا التعريف يجد أنه يقصر إمكانية إجراء عينات الاستكتاب بما يتم وضعه أمام الخبير المختص، في حين يمكن وضعه أمام القضاء أو النيابة العامة، ويكون بذلك صحيحاً.

وهناك من عرفها بأنها:" العينات الخطية التي تؤخذ من شخص المستكتب بناء على طلب شخص آخر كأن يكون القاضي أو الخبير الفني، إذ هي ليست عينة تلقائية وإنما تأتي بناء على توجيه شخص آخر يحدد له ماذا يكتب، كما أن الشخص المستكتب يعلم أن ما يكتبه سيكون أساساً لعملية مضاهاة قد تصل به إلى الإدانة بجريمة التزوير أو غيرها"[647]. وبناءً على هذا النص يتضح لنا أن عملية الاستكتاب إذا تمت أمام الخبير الفني فهي عملية أولية تسبق عملية مضاهاة الخطوط، وهذا الأمر ليس دائماً، فيمكن الكشف بالمضاهاة دون القيام بعملية الاستكتاب، ويمكن أن يتم الاستكتاب لمباشرة عملية المضاهاة. في حين عرف بعض الفقه عملية استكتاب الخطوط بأنها:" الحصول على عينة كتابية متكررة من الشخص المشتبه فيه أو الطاعن بالتزوير أمام بصر هيئة المحكمة أو عضو النيابة أو خبير فحص المستندات"[648]. يرى الباحث أن هذا التعريف من التعريفات الأقرب للصواب، كونه يوضح جميع الجهات التي يمكن أ، يتم الاستكتاب أمامها.

---

646. وقيع الله. 2003م. *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها*. المرجع السابق. ص47.

647. الذنيبات. 2003) *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية في القانون الأردني*. المرجع السابق. ص288.

648. بصلة. رياض فتح الله. 2001م. . ط1. القاهرة: دار نوبار. ص473.

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن عملية الاستكتاب هي:" هي عملية حاضرة تهدف للحصول على عينة كتابية متعددة من الشخص المشتبه فيه أو الطاعن بالتزوير أمام بصر هيئة المحكمة أو النيابة العامة أو الخبير الفني المختص، وتتم هذه العملية أساساً لعملية مضاهاة قد تصل به إلى الإدانة بجريمة التزوير من عدمه". ويفهم من ذلك أن عملية الاستكتاب تجرى أمام القاضي أو النيابة العامة أو الخبير الفني المختص في حال كان هناك ادعاء بتزوير مستند ما، فعينات الاستكتاب تقف موقف الصدارة بين نماذج المضاهاة الأخرى، كونها أجريت على أسس فنية وقانونية سليمة أمام جهة رسمية، لذلك يمكن أن تكون عملية الاستكتاب من أهم الخطوات اللازمة لتحقيق الكشف عن جريمة التزوير.

وتظهر أهمية استكتاب الخصم الذي ينازع في صحة المستند أمام المحكمة في حالة عدم اتفاق الطرفين على أوراق المضاهاة العربية المقدمة، وعدم وجود أورق رسمية تصلح للمضاهاة، كما قد لا يكتفى الخبير بأوراق المضاهاة التي اعتمدتها المحكمة فيطلب لأسباب فنية من القاصي استكتاب هذا الخصم ليكون استكتابه حديثا أو بمداد معين[649]، فضلا عن أنه يتم تحت إشراف القاضي ورقابته، ويكون النص المستكتب مستنداً رسمياً[650].

الفرع الثاني: أصول عملية الاستكتاب

الأصل أن عملية الاستكتاب تتم أمام القاضي أو النيابة العامة أو الخبير الفني المختص وتحت إشرافه وإذا تم مباشرة الاستكتاب أو أخذ البصمة أمام هذه الجهات فيكون المستند مستند رسمي للمضاهاة دون الحاجة إلى اعتراف الخصوم، أما إذا تم الاستكتاب أو أخذ البصمة في غير حضور هذه الجهات كانت

649. العازمي، خالد عبيد ظاهر. *البصمة ودورها في إثبات دعاوى الأحوال الشخصية*. بحث منشور. مجلة الدراسات العربية. جامعة المنيا. ص2393.

650. البكري، محمد عزمي. *قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية*. الجزء الثاني. مصر. ص578.

تلك الورقة مجرد ورقة عرفية لا يجوز المضاهاة عليها إلا إذا أعترف بها الخصم[651]، ولتحقق هذه العملية الهدف من اللجوء لها لابد من التعرف على أهم الشروط الواجب أن تتوافر فيها، مع بيان أهم خطوات ممارستها.

أولاً: الشروط الواجب توافرها في عملية الاستكتاب

من أهم الشروط التي يجب أن تتوافر لنجاح عملية استكتاب الخطوط وتحقيق نتائجها، ما يلي:

1. كتابة المستكتب ما يمليه عليه الخبير، وتؤخذ بهذا المنحى على شكل نماذج لمضاهاتها فيما بعد[652].
2. دراسة المستندات موضوع التزوير دراسة كافية من حيث مادة الكتابة وأداتها والظروف التي كتبت خلالها هذه المستندات، ثم يقوم الخبير بعد ذلك بإعداد وتجهيز أدوات ومواد كتابية وأوراق مماثلة على قدر الإمكان لتلك التي استعملت في المستندات موضوع التزوير[653].
3. يمكن إعادة عملية الاستكتاب أكثر من مرة في فترات أو أيام مختلفة حتى يحقق الاستكتاب أهدافه[654].
4. الحرص على سرعة استكمال نماذج الاستكتاب، وغير ذلك من العناصر الفنية التي لم تكن قد توافرت في النماذج التي قدمت لها[655].

651. ناصف، سعاد. (2011م). *الأحكام الإجرائية المدنية لمضاهاة الخطوط والتزوير في المحررات العرفية والرسمية*. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. ص86.

652. الجميلي، هشام. *الوافي في الإثبات الجنائي*. مصر: دار الفكر والقانون. ص552.

653. المنشاوي، عبد الحميد. 2007م. *الطب الشرعي ودوره الفني في كشف الجريمة*. مصر: منشأة المعارف. ص867.

654. سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. *المرجع سابق*. ص38.

655. الجميلي. الوافي في *الإثبات الجنائي*. المرجع السابق. ص554.

وبالتالي لا تعتبر عملية الاستكتاب عملية عشوائية، بل تتم وفق أصول وأسس علمية وفنية وقانونية ثابتة ومنظمة، كما لا يجوز أن يتم إجراء الاستكتاب على ورقة عرفية ينكر الخصوم صحتها، حيث قضت محكمة النقض المصرية بأنه:" من الخارج، بما في ذلك وظلت بما في ذلك وضاعتها في الخارج التي استكتابها أمام القاضي من خلال لا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها"[656].

ثانياً: خطوات عملية الاستكتاب

لأخذ عينة استكتاب يجب مراعاة الأمور التالية[657]:

1. حالة المستكتب: حتى تحقق عملية الاستكتاب أهدافها، لابد من مراعاة عملية أخذ العينة من الشخص المستكتب في جو هادئ يتناسب مع الحالة النفسية له.
2. ويرى الباحث أنه من الضروري مراعاة هذا المعيار ليتم الحصول على نموذج استكتاب أقرب للحقيقة، أما إذا كانت حالة المستكتب سيئة، سينعكس ذلك على نموذج الاستكتاب الذي يكون بعيد كل البعد عن الحقيقة وبالتالي يمكن أن يقع الخبير بخطأ عند إجراء عملية المقارنة والمضاهاة.
3. الطريقة التي يتم الحصول على استكتاب من خلالها: لا تؤخذ عملية الاستكتاب إلا بطريق الإملاء فقط، حيث لا يجوز للشخص المستكتب الاطلاع على المستند موضوع الفحص، ولا يسمح بتصحيح الغلطات الإملائية أو النحوية وعدم لفت نظره لعلامات الوقوف.

656 . نقض مدني. الطعن رقم 341 لسنة 34ق، جلسة 1968/1/11م.

657 . نصار، محمد. *التزوير والأسس العلمية لمقارنة الخطوط اليدوية*. ط2. ص95. وراجع أيضاً، وقيع الله. (2003م). أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها. المرجع السابق. ص47.

4. مطابقة الظروف الكتابية لنموذج المقارنة: إذ تؤخذ عينة الاستكتاب على نفس الوضع الذي تمت عليه كتابة المستند المقدم للفحص، فلو كانت الكتابة في نموذج المقارنة قد تمت أثناء وقوف الشخص المستكتب أو أثناء حركته أو وقوفه وهكذا، كما يتوجب أن تكون أغراض الكتابة ومواردها من نفس النوع المستعمل في كتابة المستند المقدم للفحص.

أما عن الخطوات التي تؤخذ من خلالها عينات الاستكتاب، فهناك مجموعة من الخطوات التي لابد من إتباعها، أهمها:

1. دراسة السند المطعون به بالتزوير من حيث نوع وورقة المستند ومادة الكتابة وأدائها والظروف التي كتب تحتها السند[658].
2. يترك للمستكتب الحرية في الكتابة، فلا يطلب منه الكتابة بأسلوب معين أو موضوع معين أو إتباع قاعدة خطية محددة[659].
3. ومن تم تتم عملية الاستكتاب بطريق الإملاء، دون عرض المستندات موضوع التزوير على المستكتب، ويمكن بدء الاستكتاب بإملاء المستكتب عبارات عشوائية، مثل: الاسم الشخصي أو المهنة، ثم يتم إملاء المستكتب نفس عبارات وكلمات صلب المستند موضوع التزوير[660].

658. سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. المرجع سابق. ص37.

659. الشواربي. 1996. *التزوير والتزييف مدنياً وجنائياً في ضوء الفقه والقضاء*. المرجع السابق. ص467.

660 . نصار. *التزوير والأسس العلمية لمقارنة الخطوط اليدوية*. *المرجع السابق*. ص99. راجع أيضاً، وقيع الله. 2003م. أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها. المرجع السابق. ص49.

4. تتم الكتابة باليد التي اعتاد المستكتب الكتابة بها، ثم يستكتب احتياطياً وعلى ورقة واحدة باليد التي لم يعتاد الكتابة بها[661]، وإذا ادعى الشخص وجود مرض في يده يعرض على الطبيب الشرعي للتأكد، ويؤجل الاستكتاب لحال شفائه[662].

5. كما يجب الحرص بأن تكون الكتابة على وجه الورقة فقط، ولا يكتب على ظهرها، وذلك لتحديد درجة الضغط على سطح الورقة، بحيث تؤخذ خمس عينات في حالة صلب المستند وعشر عينات خطية في حالة التوقيعات ويراعى أن تكون كل عينة في ورقة منفصلة[663].

6. يوقع المستكتب في النهاية بخط يده أمام القاضي والخبير[664].

7. إذا تخلف الخصم المنكر لإمضائه أو ختمه أو بصمته على السند عن الحضور بنفسه للاستكتاب بغير عذر مقبول يحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مئة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أما إذا تكرر عدم حضوره جاز الحكم بصحة نسبتها إليه[665]، وإذا تعدد الأشخاص المراد استكتابهم وحضر بعضهم أمام القاضي المنتدب للتحقيق دون البعض الآخر، فإن الحكم الذي يصدر ينسحب عليهم جميعاً[666].

وخيراً فعل القانون الفلسطيني عندما نص على جزاء تخلف المنكر لإمضائه أو ختمه أو بصمته على السند عن الحضور في اليوم المعين للاستكتاب، وذلك لضبط زمام الأمور وعدم اتخاذ التزوير ذريعة للطعن بالتزوير بغير وجه حق، لإعاقة إجراءات المحاكمة وإضاعة الحقوق.

661. سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. المرجع سابق. ص39.

662 . العازمي. *البصمة ودورها في إثبات دعاوى الأحوال الشخصية*. *المرجع السابق*. ص2394.

663. الوصيف. آية. (2023م). *تعرف على الاستكتاب في عملية المضاهاة على الكتابات المشتبهة*. محاماة نت.

664. العازمي. *البصمة ودورها في إثبات دعاوى الأحوال الشخصية*. المرجع السابق. ص2394.

665. نص المادة رقم 44 *من قانون البينات الفلسطيني* رقم (4) لسنة 2001م.

666. البكري. قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية. المرجع السابق. ص577.

ومما يجدر الإشارة له، أنه لا يوجد نص قانوني يلزم القاضي أثناء مباشرته لعملية استكتاب الخصم أن يستعين بخبير. وبهذا الصدد قضت محكمة النقض المصرية بأنه:" ليس في نصوص المواد ٢٦٤-٢٦٦ من قانون المرافعات ما يوجب حصول الاستكتاب بحضور الخبير المنتدب لإجراء المضاهاة وإلا كان الاستكتاب باطلاً، بل إن نص المادة ٣/٢٦٩ من قانون المرافعات صريح في أن الخط أو الإمضاء أو بصمة الإصبع الذي يكتب أمام القاضي يقبل المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم ولم تشترط هذه المادة حضور الخبير لإجراء هذا الاستكتاب"[667].

المبحث الثاني: عملية مضاهاة الخطوط

الأصل أنه إذا تم إنكار مستند فإن عبء الإثبات يقع على عاتق الخصم الذي يكون له في هذه الحالة أن يلجأ إلى اتخاذ إجراءات مضاهاة الخطوط، وقد يأخذ موضوع مضاهاة الخطوط صورة الدعوى الأصلية، أي من غير أن تكون هناك دعوى مرفوعة بموضوع الحق الثابت بالمستند، وقد يتم اللجوء لمضاهاة الخطوط في دعوى قائمة بين الخصوم ويتمسك أحدهم بمستند قدمه لإثبات حقه، فإن الخصم الآخر من أجل إهدار حجيته ينشأ له الحق في الادعاء بالتزوير في صورة دعوى فرعية.

ويمكن أن تأمر المحكمة بإجراء مضاهاة الخطوط اعتماداً على مستندات أو على شهادة الشهود أو بواسطة خبير، مع وجوب تبليغ الملف إلى النيابة العامة لتقديم طلباتها المكتوبة والمستندات التي تقبل المقارنة[668]. ولبيان مضمون عملية مضاهاة الخطوط سنتناوله بالشرح والتفصيل في ثلاثة مطالب: مفهوم

667. نقض رقم ١٤٩ لسنة ٣٤ في جلسة 1968/11/7م.

668. بن طبال، عصام. (2014م). *العقود العرفية كوسيلة إثبات في التشريع الجزائري*. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص26.

عملية مضاهاة الخطوط وأصولها، ونتائج المضاهاة وقوتها الثبوتية، تنظيم القانون الفلسطيني لعملية مضاهاة الخطوط.

المطلب الأول: مفهوم عملية مضاهاة الخطوط وأصولها

الأصل أن عملية مضاهاة الخطوط عملية تقوم على أسس علمية، فهي لا تعتبر عملية اجتهادية عشوائية، تهدف لمعرفة من حررت عنه المستندات الخطية، حيث تقوم عملية المضاهاة على قاعدة أساسية وهي أن المميزات والخواص الخطية الموجودة في خط شخص ما لا يمكن أن توجد مجتمعة بكامل صفاتها العامة والخاصة في شخص آخر مهما كانت العلاقة التي تربط بينهما، فلكل شخصية الكتابة الفردية الخاصة بها، والمزور غالبا ما يكون حريصاً على إظهار التماثل بين المنقول والأصل[669]، كما يضطر أحيانا إلى إبراز النموذج الأصلي الصحيح الذي نقل منه لعله يكون دليلاً على صحة دفاعه. ولشرح هذا المطلب سنبينه بفرعين: مفهوم عملية مضاهاة الخطوط، وأصول إجراء المضاهاة ووسائلها.

الفرع الأول: مفهوم عملية مضاهاة الخطوط

لعملية مضاهاة الخطوط تعريف لغوي واصطلاحي، وهما:

أولاً: تعريف المضاهاة لغة

تعرف المضاهاة بأنها المقارنة والمشابهة ومشاكلة الشيء بالشيء[670]. ويراد بالمضاهاة أيضاً هي معرفة مدى الشبه والاختلاف من خلال المقارنة الدقيقة[671].

669 .الشواربي. 1996. *التزوير والتزييف مدنياً وجنائياً في ضوء الفقه والقضاء*. المرجع السابق. ص465.

670 . سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. المرجع سابق. ص33.

671 . ابن منظور. لسان العرب. 487/14.

كما يقصد بالمضاهاة لغة مقارنة[672]. كما تعرف لغة بأنه: مشتق من فعل (ضهى)، يقال: ضاهاه: شابهه وفعل مثل فعله[673].

ثانياً: تعريف المضاهاة اصطلاحاً

اختلف الفقه في إعطاء تعريف لعملية مضاهاة الخطوط، ومنها:

عرف بعض الفقه المضاهاة اصطلاحاً بأنها:" مجموعة من الإجراءات التي رسمها القانون لإثبات صحة الورقة العرفية التي ابتكرها الشخص المنسوب إليه صدورها منه، ويحصل التحقيق بالنسبة للمضاهاة بواسطة أهل الخبرة في الخطوط"[674]. والمتأمل لهذا التعريف يجد أنه ربط مضاهاة الخطوط بالمستند العرفي دون المستند الرسمي، وهذا يخالف الأصل في أنه يجوز الطعن بالتزوير بالمستندات العرفية والمستندات الرسمية. وهناك من عرفها بأنها:" مقارنة خط أو إمضاء أو بصمة إبهام من نسب إليه السند الذي أنكره مع أمثاله من السندات أو الأوراق التي عينها القانون لمعرفة ما إذا كانت تشابه أو تطابق ما هو مكتوب على السند المدعى به أم لا"[675]. ويلاحظ على هذا التعريف أنه قصر المضاهاة على المستندات العرفية في حال إنكارها، كما يجب أن تتوافر مجموعة من الشروط بنماذج المضاهاة، عدا عن أن نتائج المضاهاة مختلفة لا تقتصر على التشابه والتطابق فقط.

672. ناصف. (2011م). *الأحكام الإجرائية المدنية لمضاهاة الخطوط والتزوير في المحررات العرفية والرسمية*. المرجع السابق. ص84.

673. المعجم الوسيط. 1972م. ج1. القاهرة. ص545.

674. مالح، صورية. (2015م). *وسائل التحقيق في الدعوى الإدارية. بحث منشور*. المجلد الأول. العدد 1. ص97.

675. سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. المرجع سابق.

كما عرف البعض الآخر عملية المضاهاة بأنها:" مجموعة من الإجراءات التي وضعها القانون يستطيع من خلالها من يتمسك بورقة عرفية أن يثبت صحتها إذا أنكرها من نسبت إليه أو إلى خلفه"[676]. ويلاحظ من هذا التعريف أنه قصر عملية مضاهاة الخطوط تقتصر على الأوراق العرفية دون غيرها، فإنكار الخط، أو الختم أو الإمضاء أو البصمة يرد على السندات العرفية، أما ادعاء التزوير فإنه يرد على جميع السندات الرسمية وغيرها. كما تم التطرق لتعريف المضاهاة من قبل بعض الفقه بأنها:" فحص الخط، أو الإمضاء أو التوقيع أو البصمة التي تم إنكارها ومقارنتها بخط أو إمضاء أو توقيع أو بصمة صحيحة للمنكر بالاعتماد على وثائق أخرى سليمة أو معترف بها بين الخصمين"[677]. بالرغم من أن هذا التعريف يعتبر من أقرب التعاريف للصواب من وجهة نظر الباحث، إلا أن إضافة عبارة وثائق أخرى سليمة غير واضح المقصود بها، أهل هي المستندات الرسمية أم لا.

ومن مجموع التعريفات السابقة يرى الباحث أن عملية مضاهاة الخطوط، هي:" عملية مقارنة الخط، أو الإمضاء أو البصمة أو الختم المنسوب لمن يشهد عليه المستند الذي يتوافر فيه مجموعة من الشروط الخاصة بخط أو إمضاء أو بصمة أو ختم ثابت له". حيث تقوم عملية مضاهاة الخطوط استناداً إلى عناصر المقارنة الموجودة في المستندات الثابتة في ملف الدعوى، والتي تم الحصول عليها إما من المعنيين أو الغير، يمكن للقاضي أن يأمر الخصوم بالحضور الشخصي وأن يسمع الشهود أو يسمع محرر المستند[678].

ومن الواجب على المحكمة أن تبذل أقصى جهودها لكي تباشر عملية المضاهاة والاستكتاب، حيث أن حرص المحكمة على الوصول إلى الحقيقة هو قانوناً من صميم واجبها، حيث قضت محكمة

676 . واوي، عائشة يوسف رشيد. (2019م). *الطعن في صحة السندات وفق قانون البينات*. رسالة ماجستير. جامعة القدس. فلسطين. ص34.

677. بن طبال. 2014م. *العقود العرفية كوسيلة إثبات في التشريع الجزائري*. المرجع السابق. ص26.

678. عباسة. شريف أحمد. (2021م). *الخبرة القضائية وحجيتها في المنازعات الإدارية*. رسالة ماجستير. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. ص43.

التمييز على أنه:" وحيث أن من واجب المحكمة بذل أقصى الجهد لكي تتحقق من الأمور التي ترى أنها لازمة لإيضاح الأمور أمامها من أجل أن تفصل في الدعوى بشكل قانوني عادل وسليم وقرار المحكمة بإجراء الاستكتاب والمضاهاة، يهدف إلى ذلك ويندرج في إطار هذا المفهوم حيث أن حرص المحكمة على الوصول إلى الحقيقة هو قانوناً من صميم واجبها"[679].

وبناءً على ما سبق ذكره، أنه يجب يتوافر مجموعة من الشروط التي لا بد من توافرها للقيام بعملية المضاهاة، أهمها[680]:

1. الطعن بالتزوير، أو إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمن احتج عليه بالسند أو خلفه أو نائبه.
2. أن يكون السند منتجاً في الدعوى.
3. وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية لإثبات صحة الخط، أو الإمضاء أو الختم أو البصمة أو عدم صحته، فعندها تأمر المحكمة بندب خبير لإجراء عملية مضاهاة الخطوط.

تقوم عملية المضاهاة على حقيقة علمية تقول بأن المميزات والخواص الخطية الموجودة في خط شخص ما لا يمكن أن توجد مجتمعة بكامل صفاتها العامة وعناصرها الخاصة في شخص آخر مهما كانت العلاقة التي تربط بين هذين الشخصين، وأن لكل شخصية الكتابة الفردية الخاصة بها والتي يتميز بها عن غيره من الأشخاص[681].

679. قرار محكمة التمييز الأردنية 743/2003.

680. نص المادة (40) من *قانون البينات الفلسطيني* رقم (4) لسنة2001م.

681. الشنوجي. (2009م-2011م). *دور الخبرة القضائية كوسيلة من وسائل الإثبات في جرائم التزوير*. المرجع السابق. ص40.

ويمكن للمحكمة ولو من تلقاء نفسها القيام بالمضاهاة بنفسه، إذا ما ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور[682]، حيث قضت محكمة النقض المصرية بأنه:" لقاضي الموضوع أن يبني قضاءه بصحة السند على نتيجة المضاهاة التي يقوم بإجرائها بنفسه دون الاستعانة بخبير لأن القاضي هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه ولا يجدي من هذا أن يكون ثمة قرار سابق بندب خبير لإجراء الخبرة، لأن رأي الخبير استشاري في جميع الأحوال ولا إلزام على المحكمة في الاستعانة بأهل الخبرة، بل لها بأن تسعى بنفسها لجلاء وجه الحق سواء كان السبيل ميسرا أو معسراً"[683].

وبناءٍ على ذلك، إذا قامت المحكمة بالمضاهاة بنفسها، فإنها في هذه الحالة لا تلتزم بمراعاة الأحكام التي نص عليها قانون البينات في شأن الخبرة، وبالتالي لا تلزم المحكمة بأن تحرر تقريراً بما شاهدته أو بأن تدعو الخصوم قبل إجراء المضاهاة[684]. بهذا السياق قضت محكمة النقض المصرية بأنه:" لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي قامت بإجراء المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير إذ للقاضي أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو نفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير؛ لأنه هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه، ولا يحد من هذا أن يكون هناك ثمة قرار سابق بندب خبير لإجراء المضاهاة إذ رأى الخبير استشاري في جميع الأحوال ولا إلزام على المحكمة في الاستعانة بأهل الخبرة بل لها أن تسعى بنفسها لجلاء وجه الحق سواء أكان السبيل ميسراً أم كان عسيراً"[685].

ولا يقبل للمضاهاة في حال عدم اتفاق الخصوم إلا ما يأتي[686]:

1. الخط، أو الإمضاء أو الختم أو البصمة الموضوع على سندات رسمية.

682 . نص المادة (67) *من قانون البينات الفلسطيني* رقم (4) لسنة2001م.

683. نقض مصري رقم 149، صدر بتاريخ 1966/5/12م.

684 . البكري. *قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية*. المرجع السابق. ص567.

685. نقض رقم ١٦٨ لسنة ١٩ في جلسة 1951/1/14م.

686 . نص المادة (46) *من قانون البينات الفلسطيني* رقم (4) لسنة2001م.

2. الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من السند المقتضى تحقيقه.

3. خط الشخص أو إمضائه الذي يكتبه أمام المحكمة أو البصمة التي يطبعها أمامها.

إذن المستندات التي تقبل المضاهاة والمنصوص عليها بالمادة واردة على سبيل الحصر لا المثال ومن ثم لا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها، فلا يجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها. حيث قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها أنه:" والقاعدة التي قررتها المادة (٢٦٩) من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي قاعدة أساسية تجب مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ولا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو تلك التي تم استكتابها أمام القاضي وإذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها"[687].

يتعين على القاضي إجراء مضاهاة الخطوط استناداً إلى عناصر المقارنة التي توجد بحوزته، كما يمكنه عند الاقتضاء أمر الخصوم بتقديم الوثائق التي تسمح بإجراء المقارنة، فينظم الكاتب محضراً مفصلاً بظاهر حال ذلك المستند، ويؤشر القاضي عليه نفسه منعاً لتبديله ويحفظ في دائرة التحقيق أو قلم المحكمة[688].

ويرى الباحث أنه من الواجب على القاضي أن يؤشر على المستندات المعتمدة للمضاهاة، لتوضيح مهمة الخبير ومنعاً لتبديله أيضاً، ويتم الاحتفاظ بها مع المستند المنازع فيه أو يأمر بإيداعها لدى كاتب الضبط ليتم سحبها من طرف الخبير المعين مقابل توقيعه بالاستلام، فيمكن أن يقترح الباحث نص قانوني بهذا الشأن ينص على:" يؤشر القاضي على المستندات المعتمدة للمضاهاة، حيث يحتفظ بها مع المستند

687. نقض رقم ١٣٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة 1968/1/11م.

688. نص المادة (453) *من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني* رقم (3) لسنة 2001م.

المتنازع فيه أو يأمر بإيداعها بأمانة الضبط ليتم سحبها من طرف الخبير المعين عند مباشرة مهمته مقابل توقيعه بالاستلام".

الفرع الثاني: أصول إجراء المضاهاة ووسائلها

تقوم عملية مضاهاة الخطوط ومقارنتها من قبل الخبراء على قاعدة علمية تقول إن المميزات الخطية الموجودة في خطوط الأشخاص الأخرين لا يمكن بأي حال من الأحوال أن توجد مجتمعة في خطوط شخص آخر، مهما كانت العلاقة بين هؤلاء الأشخاص.

أولاً: الشروط الواجب توافرها في لإعمال عملية المضاهاة

لإتمام عملية مضاهاة الخطوط فإنه يجب على الخبير فحص المستندات للتحقق من توافر شروط قانونية وأخرى فنية في هذه المستندات، ومن أهم هذه الشروط:

1. يجب أن تكون أوراق المضاهاة رسمية أو عرفية يعترف بصحتها أطراف الخصومة ويتفقون على صلاحيتها لعملية المضاهاة[689].
2. كما يجب احتواء أوراق المضاهاة على التكوينات الخطية الموجودة بالأوراق مجهولة الكاتب، بحيث يجب أن تكون التكوينات الخطية المشار إليها موجودة في تكرار يتيح للخبير الفاحص تتبع حركات كتابة الأحرف[690].

689. سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. المرجع سابق. ص 35.

690. مشيمش. جعفر. 2011م. *جريمة التزوير-دراسة مقارنة-*. ط2. تونس: مكتبة زين الحقوقية. ص57.

3. كما يجب أن يتحقق الخبير من الأسلوب الكتابي، ويشمل دراسة الهوامش لأسطر الكتابة، ودراسة المساحة التي يشغلها كل لفظ من الألفاظ المكررة، ودراسة وضع المقاطع، ومسار القلم في كتابة الأحرف الداخلة في تكوين المقاطع والألفاظ كطريقة تكوين النقطة وشكلها[691].

4. وحتى تحقق عملية مضاهاة الخطوط نتائجها يجب أن يتحقق الخبير من تماثل ظروف الكتابة نسبياً، أي أن تكون أوراق المضاهاة محررة بأداة ومادة وظروف كتابية شبيهة بالتي حررت بها المستندات المطعون بصحتها[692].

5. وترتيباً على الشرط السابق، فإنه من المعروف أن خطوط الأشخاص تتغير من فترة زمنية وفترة زمنية أخرى حسب المؤثرات الزمنية التي يمر بها صاحبها، من تجارب ومؤثرات ينعكس أثرها عليه، خاصة ما يشهده من تغيير في قدراته الجسمية والعقلية والعلمية والصحية وكل هذه تسهم في تغيير أنماطه الكتابية، فكما تتغير شخصية الإنسان من مرحلة الطفولة مروراً بمرحلة الرجولة ثم الشيخوخة فإن لكل مرحلة من هذه المراحل شخصيتها الكتابية المختلفة[693].

ويرى الباحث أن أفضل عينات المضاهاة هي العينات الموصوفة بالتلقائية والمعاصرة والتعددية للمستندات المراد فحصها، فكلما كانت أوراق المضاهاة متعددة كلما كانت النتيجة التي يتوصل إليها في عمله أفضل، كما أن العينات المعاصرة تكون أكثر ثباتاً للخصائص الفنية لخطوط الأشخاص.

691. شنيور. عبد الناصر. 2005م. *الإثبات بالخبرة بين القضاء الإسلامي والقانون الدولي وتطبيقاته المعاصرة*. الأردن: دار النفائس. ص175.

692 . الذنيبات. 2003. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية في القانون الأردني*. المرجع السابق. ص36.

693 .مشيمش. 2011م. جريمة التزوير. المرجع السابق. ص59.

ثانياً: خطوات القيام بعملية مضاهاة الخطوط

يجب على الخبير الفني قبل مباشرته لعملية المضاهاة أن يراعي مجموعة من الأمور، أهمها[694]:

1. اللغة: لكل لغة من لغات العالم مميزات وخصائص تميزها عن غيرها من اللغات، وكذلك اللغة العربية فلها مميزات وخصائص تميزها عن باقي لغات العالم، ومن أهم ما يميز كتابتها العربية هو كثرة عدد المقاطع، لذلك من المفضل أن يكون الخبير الذي يجري عملية المضاهاة في المستندات المكتوبة باللغة العربية عربياً لأنه أقدر على دراسة الجرات والحروف والمقاطع العربية وملماً بخصائصها ومميزاتها من الخبير الأجنبي.
2. المهنة: تؤثر مهنة الشخص على مزاياه وخصائصه الخطية، فهناك خصائص خطية مشتركة بين من تجمعهم مهنة واحدة وذلك نتيجة تقارب المستوى الفكري والثقافي وحتى المصطلحات المستخدمة هي واحدة تقريباً.
3. الشعب: إن لكل شعب خصائص ومميزات خطية تختلف عن الشعوب الأخرى.
4. الفكرة: إن إلمام الشخص بالفكرة التي يريد الكتابة بها وتسلسل أفكاره وتنظيمها تؤثر بشكل كبير على شكل الكتابة، فإذا كان الشخص مضطرباً وغير ملم بموضوع كتابته يظهر عدم الترابط بين العبارات المكتوبة.

ويرى الباحث أنه من الضروري مراعاة العمر أو ما يعرف بالمرحلة العمرية للشخص قبل مباشرة عملية المضاهاة، خاصة وأن الخط يتأثر بشكل كبير وواضح بالمرحلة العمرية، خاصة وإن كانت المستندات

694. عيطة، أمجد عمر. *المختبر الفني للكشف عن تزوير المستندات، والتواقيع والأختام والبصمات. الأمم للاستشارات والتدريب*. ص56. وراجع أيضاً، وقيع الله. 2003م. *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها. المرجع السابق*. ص46. وراجع وأيضاً، الشنوجي، حسناء. 2009م-2011م. *دور الخبرة القضائية كوسيلة من وسائل الإثبات في جرائم التزوير. بحث نهاية التدريب*. المملكة المغربية: وزارة العدل. ص40.

تفقد عنصر المعاصرة الزمنية، وتظهر هذه الإشكالية إذا ما تم مضاهاة مستند لشخص طاعن بالعمر يعاني من مشكلات عصبية بالأطراف بعد وفاته مع مستند يبرز خطه قبل هذه المدة بدة زمنية تفوق العشرين سنة. كما أنه يمكن أن تؤثر الظروف الكتابية المحيطة بعملية الكتابة، حيث يعتاد بعض الأشخاص في الغالب وفق ظروف معينة، فأي تغيير بالنسبة لظروف الكتابة من شأنه أن يؤثر في شكل الكتابة، كما أن الحالة الصحية للشخص تؤثر على عملية المضاهاة أيضاً، فالشخص السليم يختلف عن الشخص المريض، فخط الأول يمتاز بالطبيعية والانسياب، في حين أن الأخير يمتاز بالاضطراب والاهتزاز وعدم التناسق بين شكل الحروف والمسافات التي تفصل بين الكلمات.

بعد أن يكون الخبير قد استوفى كل الشروط القانونية والفنية، يقوم بإجراء عملية المضاهاة وفق الخطوات الآتية:

1. يقوم الخبير بدراسة المستندات المقدمة للفحص بعناية تامة؛ لاستنباط ما تحويه من مميزات وخصائص خطية وتصويرها وحفظها بعيداً عن الأيدي[695].

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن القاضي غير ملزم بأن يقبل للمضاهاة كل مستند يصلح للمضاهاة، إذ يجوز له استبعاده إذا كانت هناك مستندات أخرى تكفي لإجراء المضاهاة عليها، إلا أنه يجب عليه إذا رفض إجراء المضاهاة على أحد المستندات الرسمية أو العرفية المتفق عليها أو المعترف بها أن تكون الأسباب التي استند إليها في حكمه في استعمال حقه بالرفض سائغة ومنطقية[696].

---

695 .وقيع الله. 2003م. *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها*. المرجع السابق. ص50.

696. البكري. *قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية*. *المرجع السابق*. ص582. هذا وقضت محكمة النقض المصرية في حكم لها أنه:" وإنه وإن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت أوراق رسمية، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائغة ومن شأنها أن تؤدي على ما انتهت إليه وتكفي لحمل قضائها في هذا الشأن". نقض رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة 1963/10/31م.

2. تجرى نفس الدراسة على العبارات المدونة بنماذج المضاهاة[697]، وتتم هذه الدراسة من ثلاثة جوانب وهي:

أ. دراسة الجانب الإملائي: وتكون هذه الدراسة بالنظر إلى مدى سلامة الكلمات من الأخطاء الإملائية ومدى تكرارها إن وجدت[698].

ب. دراسة الجانب اللغوي والجمالي: ويكون ذلك بأن تتضمن الدراسة دراسة مدى سلامة الكلمات والجمل والتعبيرات عن الأخطاء اللغوية ومدى تكرار هذه الاخطاء أيضاً[699].

3. عقد المقارنة بين المميزات والخصائص بالخطوط لبيان العلاقة بينها[700].

ومن الجيد أن نص قانون الإجراءات الجزائية على تسليم المستند المدعى بتزويره عند الغير، فأجبر القانون كل من أودع لديه مستند مدعى بتزويره أن يسلمه للجهة المختصة إذا صدر بذلك قرار من المحكمة أو من وكيل النيابة، وإلا تعرض للعقوبات التي يقررها القانون بذلك[701]، وهذا ما يخفف المعاناة على المتقاضين الذين يواجهوا مصاعب جمة تتعلق بعدم استطاعتهم إجبار الغير على تقديم المستندات التي في حوزتهم إلا بمثل وجود هذا النص.

ثالثاً: التطبيقات القضائية

في سياق الأصول الفنية والقانونية لعملية مضاهاة الخطوط:

---

697 . سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. المرجع سابق. ص36.

698. بصلة. 2001م. *حدود الإثبات العلمي في قضايا التزوير والتزييف*. المرجع السابق. ص509.

699. الشنوجي. 2009م-2011م. *دور الخبرة القضائية كوسيلة من وسائل الإثبات في جرائم التزوير*. المرجع السابق، ص41. وراجع أيضاً.وقيع الله. 2003م. *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها*. المرجع السابق. ص50.

700. سعودي، 2018م. *دور الخبرة الفنية في إثبات التزوير في المستندات الخطية*. المرجع سابق. ص36.

701 . نص المادة (456) *لقانون الإجراءات الجزائية رقم* (3) لسنة 2001م.

1. قضت محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بأنه[702]:" أما البينة الشفوية التي قدمتها النيابة فضلاً عن هذه المستندات فتتمثل بشهادة كل من المشتكي وشقيقيه وشهادة خبير الخطوط، أما فيما يتعلق بأقوال الخبير الواردة على ص80-86 من محضر المحاكمة وكذلك في التقرير المنظم من قبله المبرز س/2 فأننا باستعراض ما جاء في تلك الأقوال وما ورد في التقرير المشار إليه نجد أن ما ذكره الخبير إزاء التوقيع المنسوب للمستأنف على المبرز س /1 لا يمكن اعتباره قولاً قاطعاً يشكل بينة يقينية يمكن الاعتماد عليها، إذ بالرجوع إلى شهادة الخبير ع.ع تبين من خلال شهادته أنه يبلغ من العمر خمسة وتسعون عاماً، وتجده يقول"يوجد الاستدعاء المقدم للمحكمة توقيع واضحاً وفوقه توقيع معلق ولا يوجد في المبرز س/1 توقيع معلق "أن كلمة ناصر في الاستكتاب لا تنطبق تماماً على كلمة ناصر في المبرز س/ 1 وكذلك في ورقة المضاهاة" إن المبرز س/1 الذي أجريت عليه الاستكتاب هو صورة طبق الأصل وليس الأصل ولا فرق بين الصورة والأصل في إجراء الخبرة و المضاهاة، أن الفراغ في حرف العين في كلمة مسعود واضح أمامي تماماً ثم عاد وقال بعد أن أستعمل المكبر أن الفراغ غير واضح وأن حرف العين في كلمة مسعود واضح باستثناء كلمة مسعود في رقم (2) فهي عمياء وأن كل حرف من الحروف المدققة يكون له أهمية وحرف العين منها كما نجده يقول من خلال شهادته على ص 83 "أن حرف الشين في كلمة في المبرز س/1 فيها زائدة وفي الاستكتاب برقم (7) يوجد أيضا زائدة"، أن الأستاذ يستطيع أن يكتب بأكثر من شكلين أو ثلاثة أشكال ويوجد تجويف في حرف (د) قليل في كلمة بالمبرز س /1 وفي الاستكتاب "أن كلمة في الاستكتاب عميقة ولكنها في الاستدعاء المقدم للمحكمة الموقرة غير عميقة". هذه بعض الأقوال التي جاءت في شهادة الخبير ع.ع يتبين منها أن التوقيع المنسوب للمستأنف على المبرز س1 لا يتطابق تماماً مع ما أجراه الخبير المذكور في عمليتي الاستكتاب والمضاهاة في هذه الدعوى، كما أننا بالرجوع إلى تقريره المبرز من 2/1 المؤرخ

---

702 . حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله رقم 722 لسنة 99 فصل بتاريخ 2001/1/14م، استئناف جزاء (722/99).

90/3/15 نجده يتضمن ما يلي: 1 -زوايا التوقيع المنكر في المبرز س/1 بكلمة ناصر منفرجة وفي الاستكتاب والاستدعاء حادة أظن متعمدة منه. 2-وأما كلمة مسعود وشنار كل حرف ونقط وصله الحروف ببعضها جاءت مطابقة وخاصة رقم (4) وحتى نقطة النون شنار كانت عمودية وضلعا الدال بكلمة مسعود كانت موافقة وعقدة ميم مسعود وعقدة العين تطابق مثيلتها في المبرز س/1.

وبالنسبة لمنطوق الحكم، والذي نراه إزاء ما جاء في شهادة الخبير وتقريره أنه مشوب بشك واضح وبالتالي فأنه لا يكفي لإثبات واقعة قيام المستأنف بالتوقيع على المبرز س/1 ولا يقطع في إثبات واقعة التزوير المسندة إليه بالإضافة إلى عدم وجود أية بيئة على توافر عناصر التهمة الأخرى وهي تهمة الاحتيال المسندة أيضاً للمستأنف الأمر الذي نجد معه أن قاضي الصلح قد أخطأ في وزن البينة المقدمة في الدعوى وكان عليه أن يقرر براءة المستأنف من التهمتين المسندتين إليه لعدم ثبوتها ببيئة قاطعة.

أما بالنسبة للرأي المخالف من القضاة، أنني وإن كنت أتفق مع الأكثرية المحترمة بخصوص ما جاء بقرارها فيما يتعلق بتهمة الاحتيال المسندة للمستأنف، وأخر إلا أنني اختلف معها فيما يتعلق بالتهمة الثانية وهي التزوير وأرى أن ما جاء في شهادة المشتكين من أن الأرض ما زالت مسجلة باسمهم لدى دائرة المالية لا يسعف المستأنف الذي ثبت قيامه بارتكاب جرم التزوير في المبرزين ن /3/ و س/1. إذ أننا وباستعراض ما جاء في شهادة الخبير ع.ع وهو الخبير الذي قامت المحكمة بتعيينه يقوم بمهمة الاستكتاب والمضاهاة بعد أن اختلف فريقي الدعوى على تسميه خبير خطوط للقيام بمهمة الاستكتاب وكما يتضح من الصفقة الحادية والسبعين من الضبط وما ورد في شهادته على الصفة ثمانين من ضبط المحاكمة حيث قال "أنني وبكل قناعة واطمئنان أقول أن التوقيع المنكر على المبرز س /1 هو بخط يد الأستاذ " وهذا ما ورد أيضاً في تقرير الخبرة الذي قدمه للمحكمة المبرز س 2 وذلك بعد أن قارن هذا التوقيع بتوقيع آخر ثابت للمستأنف، وأجد أن هذه الأقوال لا يعيبها أن تكون صادرة عن شخص بلغ الخامسة والتسعين من

العمر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما جاء في أقوال الشاهد ع. م. ج الذي تتلمذ على يد الخبير حيث ذكر في شهادته على الصفحة مائه وأربعة وسبعين من الضبط وما بعدها وهو شاهد دفاع للمستأنف وسيعمل في مجال خبرة الخطوط ما يلي أن الخبير ع.ع كان يقوم بعمله حتى بلوغه الخامسة والتسعين وكان تحتفظ بقواه العقلية وأن الخبير يجب أن يقدم تقريره بعد توفر قناعة لديه.

وعليه وحيث أن التقرير الفني الصادر عن الخبير ع.ع جاء جازماً بقيام المستأنف بتزوير الأوراق المنسوبة إليه لذلك فأنني أقرر تأييد القرار المستأنف المتضمن إدانة المستأنف بتهمة التزوير المسندة إليه وإبطال الوكالتين".

2. قضت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها بقولها[703]:" من المقرر قانوناً أن التزوير في قضية الحال هي مسألة فنية تتطلب لمعاينتها مهارة خاصة".

3. كما قضت محكمة التمييز، بأنه:" حيث أجريت المحكمة بناءً على طلب وكيل المميز ضده الخبرة الفنية على البيانات والتوقيع الوارد على الشيك بالاستكتاب والمضاهاة وتبين نتيجة الخبرة أن التوقيع بشقه المعلق المثبت في خانة الساحب تعود للمميز عماد فيكون الشيك حجة بما تضمنه تجاه المميزين طبقاً لأحكام المادة 11 من قانون البينات، وحيث لم يرد من البينات ما يثبت وفاء المدعى عليهما بقيمة الشيك فإن ذمتهما تكون مشغولة تجاه المدعي بقيمة الشيك وهو المبلغ المدعى به"[704].

4. كما قضت محكمة التمييز أيضاً، على أنه:" قررت محكمة البداية على ضوء هذا إجراء الخبرة التي طلبها وكيل المدعى عليه المميز ضده وطلب وكيله الإمهال من أجل إحضاره (أي المدعى

703. قرار المحكمة العليا الجزائرية الصادر بتاريخ 1997/05/12م.

704. قرار محكمة التمييز الأردنية الصادر عن الهيئة العادية رقم (282/2017) فصل بتاريخ 2017/3/21م.

عليه المميز ضده من أجل إجراء الخبرة المقررة وأورد الخبير تقريره الذي جاء فيه أن التوقيع المنكر بشقيه الاسم المفتوح الوارد بخط يد المدعى عليه كما إن وكيل المدعي قد طلب إجراء الخبرة الفنية بالمضاهاة والاستكتاب على ما أنكره المدعى عليه وقررت المحكمة إجابة طلبه وأجرت خبرة بمعرفة ثلاثة خبراء وجاء في تقريرهم أن التوقيع بالمفتوح والذي يقرأ (إبراهيم ارحيل عواد) توقيع صحيح ومحرر بخط المدعو إبراهيم ارحيل عواد ويعود له"[705].

المطلب الثاني: نتائج المضاهاة وقوتها الثبوتية

تعتبر العلاقة بين القضاء والخبير علاقة تعاون وتأزر، الغاية منها تحقيق المحاكمة العادلة بتسهيل تنفيذ مهمته، ورفع الحواجز التي تعترضه ورفع الحواجز التي تعترضه أثناء إنجاز المهمة المنوطة به، وأن اختيار الخبير يستند طبعاً إلى قدراته العلمية أو الفنية، وتنحصر مهمته في إبداء رأيه في المسائل الفنية المحددة له من طرف من طرف القاضي والتي لا علاقة لها بالقانون، ويتمتع باستقلال في إنجاز مهمته ولا يخضع في ذلك إلا لضميره المهني ومعلوماته الفنية. ولتوضيح هذا المطلب سنتناوله بالبحث والتفصيل في فرعين: نتائج عملية مضاهاة الخطوط، والقوة الثبوتية لمضاهاة الخطوط.

الفرع الأول: نتائج عملية مضاهاة الخطوط

بانتهاء عملية مضاهاة الخطوط فإنه يترتب على ذلك مجموعة من النتائج، أهمها:

705 . قرار محكمة التمييز الصادر عن الهيئة العادية رقم (167/2016 فصل 17/3/2016).

1. الاتفاق الكامل بين الكتابة التي يتم مضاهاتها مع الكتابة الواردة في نماذج المضاهاة في جميع الخطوات، وفي جميع الميزات العامة والميزات الخاصة، وهذا معناه أنهما تعودان لشخص واحد، وهو صاحب النموذج الخطي[706].

2. الاختلاف بين الكتابة التي يتم مضاهاتها مع الكتابة الواردة في نماذج المضاهاة، ولو في ميزة واحدة، وهذا معناه اختلاف اليد الكاتبة لكل منها عن الأخرى[707].

3. التطابق بين الكتابة التي يتم مضاهاتها مع الكتابة الواردة في نماذج المضاهاة، وهو الاتفاق التام في المميزات العامة والخاصة، أي الاتفاق في البدايات والنهايات والحركات القلمية وأبعادها، رغم تعدد الأحرف وتنقيطها ومقاطعها، والتطابق في هذه الصورة يتنافى إلى حد كبير مع فردية الخط اليدوي، وبهذا الشكل لا يقع بين كتابتين بالطريق الطبيعي، ولكن هذا التطابق إن وجد فإنه يدل على أن واحدة من الكتابتين على الأقل تدخلت الإرادة في كتابتها إما بالنقل أو بالشطف[708].

4. التشابه بين الكتابتين وغالباً يكون التشابه في المميزات العامة للكتابة ولا يصل للميزات الفردية الخاصة، كالتشابه الوارد بين أبناء المهنة الواحدة، وقد يؤدي الخلط بين الصفات العامة والميزات الفردية الخاصة إلى وقوع الخبير في الخطأ فينسب كتابة ما إلى غير كاتبها بمجرد وجود شبه[709].

706 . حنا، منير رياض. 2011م. *الطب الشرعي*. ط1. مصر: دار الفكر الجامعي. ص856.

707. وقيع الله. (2003م). *أساليب التزييف والتزوير وطرق كشفها*. المرجع السابق. ص51.

708. عيطة. المختبر الفني للكشف عن تزوير المستندات، والتواقيع والأختام والبصمات. المرجع السابق. ص53.

709. الشنوجي. (2009م-2011م). دور الخبرة القضائية كوسيلة من وسائل الإثبات في جرائم التزوير. المرجع السابق، ص42.

الفرع الثاني: القوة الثبوتية لمضاهاة الخطوط

يترتب على إعمال المضاهاة ومباشرة إجراءاتها من قبل الخبير الفني إعداد تقرير بهذا الخصوص، وبما أن تقرير الخبير يعد محرراً رسمياً، يكون له قوة الأوراق الرسمية في الإثبات، وبالتالي لا يجوز إثبات عكس ما اشتمل عليه التقرير من وقائع أثبتها الخبير أو علمها في حدود اختصاصه إلا بطريق الطعن بالتزوير، ولا تمتد هذه الحجية إلى ما أبداه الخصوم من أقوال وما استخلصه الخبير من استنتاجات وآراء، بل يجوز دحضها بكافة طرق الإثبات[710].

ويعتبر تقرير الخبير دليل من أدلة الإثبات، فهو يطرح على الخصوم لمناقشته والاعتراض والرد والتعقيب عليه، وبالتالي فهو يخضع للسلطة التقديرية للقاضي، فرأي الخبير لا يقيد المحكمة إلا أنها تستأنس به وكذلك المعلومات الواردة في تقريره، فلها أن تأخذ المحكمة به، ولها أن تقضي بما يخالفه ولمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه[711].

حيث قضت محكمة النقض المصرية بأنه:" محكمة الموضوع غير ملزمة برأي الخبير الذي ندبته لإثبات القضية في قضية المدعى تزويرها، تتأرجح أن تأخذ وقتاً طويلاً مع أن تقوم بأخذها في وقت لاحق، كما توقعت أن تؤدي إلى أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها"[712]. كما قضت محكمة التمييز القطرية بهذا الصدد أيضاً بأنه:" محكمة الموضوع لها السلطة التامة في تحصيل وفهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة

710. هيكل، علي أبو عطية. (2007م). قانون المرافعات المدنية والتجارية. دار المطبوعات الجامعية. ص332.

711. هرجه، مصطفى مجدي. (1987م). قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية. الجزء الثاني. دار المطبوعات الجامعية. ص345. وفي هذا السياق قضت محكمة التمييز القطرية بأنه:" لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها والموازنة بينها والأخذ بما تطمئن إليه منها ومن بينها تقارير الخبراء، فلها أن تأخذ بما انتهى إليه الخبير في تقريره إذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق مع ما ارتأت أنه وجه الحق في الدعوى ما دام قائماً على ماله أصل في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها".

712. نقض مدني. الطعن رقم 101 لسنة 36ق. جلسة 1970/4/28.

المقدمة فيها ومنها تقرير الخبير الذي يعد عنصراً من عناصر الإثبات فيها يخضع لسلطة محكمة الموضوع في تقديره والأخذ به متى اقتنعت بكفاية الأبحاث التي أجراها الخبير وسلامة الأسس التي بني عليها تقريره"[713].

المطلب الثالث: تنظيم التشريع الفلسطيني لعملية مضاهاة الخطوط

مما لا شك فيه أن ظاهرة التزوير في المستندات الرسمية جريمة تهدد الاستقرار في التعاملات الرسمية، هذا ما ينعكس بدوره على الاستقرار القانوني في جميع المجتمعات ومنها المجتمع الفلسطيني ، لذلك أصبح من الضروري مواجهة تلك الظاهرة والحد منها قدر الإمكان من خلال إيجاد أساليب جادة وفعالة تسهم في منع التزوير في الكتب الرسمية ومحاربته، خاصة وأن جريمة التزوير أخذ يغلب عليها الطابع الدولي نظراً لارتكابها من قبل أفراد أو من قبل عصابات الدولية تحث مسمى الجريمة المنظمة، ولكل ما سبق اهتم القانون الفلسطيني في تنظيم مسألة التزوير والخبرة وعملية مضاهاة الخطوط، هذا ما استتبع أن نبين التنظيم القانوني وأوجه القصور بأحكام القانون. ولبيان مضمون هذا المطلب سنتناوله بالبحث والتحليل في فرعين: تنظيم عمل الخبير الفني في التشريع الفلسطيني أثناء مباشرته لعملية مضاهاة الخطوط، وأوجه القصور الواردة بالتشريع الفلسطيني.

الفرع الأول: تنظيم عمل الخبير الفني في التشريع الفلسطيني أثناء مباشرته لعملية مضاهاة الخطوط

أولاً: القواعد القانونية

نظم قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م الأحكام العامة في تنظيم عمل الخبراء، حيث أنه تناول حالات الحكم بندب الخبير، واختياره، وتكليفه بتقديم الاستشارة الفنية الشفوية منها أو

713. طعن قطري رقم (57) لسنة 2007م، بجلسة 2008/1/1م.

الكتابية[714]، وأثر التخلف عن إيداع الأمانة من الخصم المكلف بإيداعها[715]، وحقه في الاطلاع على ملف الدعوى وحيثياته[716]، وحلف الخبير لليمين القانونية إذا كان اسم الخبير غير مقيد في جدول الخبراء[717]، عدا عن حالة طلب الخبير للإعفاء من أداء الخبرة[718]، وأثر تخلفه عن أداء مهمته[719]، وحالة طلب الخبرة من الشخص المعنوي[720]، عدا عن ذكر حالات رد الخبير[721]، وتنحيه عن أداء المهمة الموكلة إليه من تلقاء نفسه[722]، وموعد تقديم طلب الرد[723]، وحالة إذا ما تم تقديمه بعد فوات الميعاد[724]، وحظر طلب رد الخبير المعين من قبل طالب الرد[725]، وحالات النظر في طلبات الرد والقرار الصادر فيها ، وموعد بدء عمل الخبير ودعوة الخصوم للبدء بإجراءات الخبرة[726]، كما تناول قانون البينات إجراءات تنفيذ الخبير لمهمته ولو في غيبة الخصوم وهي إجراءات عامة تصلح لكل أنواع الخبرة[727]، وصلاحية الخبير بالاطلاع على أوراق الهيئات والوزارات والشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت الفردية[728]، كما تناول بالتفصيل البيانات التي يجب أن تذكر في محضر أعمال الخبير وتقريره والموعد المحدد لذلك[729]، وحالة ما إذا تأخر

714 .نص المادة (156-157-158-159) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
715. نص المادة (160) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
716. نص المادة (161) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
717. نص المادة (162) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
718. نص المادة (163) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
719. نص المادة (164-165) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
720. نص المادة (166) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
721. نص المادة (167) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
722. نص المادة (168) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
723. نص المادة (169) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
724. نص المادة (170) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
725. نص المادة (171) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
726 .نص المادة (172) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
727 .نص المادة (173-176) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
728. نص المادة (178) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.
729 نص المادة (179-181) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.

الخبير عن إيداع التقرير ومناقشته من قبل الخبير[730]، كما تناول القانون السلطة التقديرية للقاضي بالاستعانة بتقرير الخبير ومدى تقييد المحكمة برأي الخبير[731]، كما تم ايضاح كيفية تقدير أتعاب الخبير ومصروفاته[732]، وكيفية التظلم من أمر التقدير[733].

كما تطرق ذات القانون[734] إلى لمسألة إثبات صحة السندات، حيث أنه أور إنكار الخط أو الختم أو الإمضاء أو البصمة يرد على السندات العرفية، أما ادعاء التزوير فيرد على جميع السندات الرسمية والعرفية[735]، كما تطرق للشروط الواجب توافرها للقيام بعملية مضاهاة الخطوط[736]، وأهم البيانات التي يتم إدراجها بمحضر الدعوى بخصوص المستند المطلوب مضاهاته[737]، ومشتملات قرار ندب خبير أو أكثر[738]، عدا عن أن القانون حدد نماذج المضاهاة على سبيل الحصر لا الاستثناء[739]، كما تطرق لمسألة

730. نص المادة (182-183) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.

731 .نص المادة (185) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.

732. نص المادة (186) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.

733 . نص المادة (188-191) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.

734. قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م.

735. المادة (39) *من قانون البينات الفلسطيني* رقم (4) لسنة 2001م.

736 . حيث نصت المادة (40) من قانون البينات على أنه:" إذا أنكر من احتج عليه بالسند خطة أو إمضاءه أو ختمه أو بصمته، أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه، وكان السند منتجاً في النزاع، ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط، أو الإمضاء، أو الختم، أو البصمة أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما".

737 . نصت المادة (41)) من قانون البينات على أنه:" 1. يدرج في محضر الدعوى بيان كاف بحالة السند وأوصافه. 2. يوقع المحضر والسند من رئيس المحكمة والكاتب والخصوم.".

738 نصت المادة (42) من قانون البينات على أنه:" يشتمل قرار المحكمة القاضي بالتحقيق على: 1- تعيين خبير أو أكثر إذا رأت المحكمة التحقيق بالمضاهاة. 2- تحديد اليوم والساعة اللذين يكون فيهما التحقيق. 3- إيداع السند المقتضى تحقيقه بالمحكمة بعد بيان حالته على الوجه المبين بالمادة (41) من هذا القانون.".

739. نصت المادة (46) من قانون البينات على أنه:" لا يقبل للمضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم إلا ما يأتي: 1. الخط، أو الإمضاء، أو الختم أو البصمة الموضوع على سندات رسمية. 2. الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من المقتضى تحقيقه. 3. خطه أو إمضاؤه الذي يكتبه أمام المحكمة أو البصمة التي يطبعها أمامها.".

الحصول على السندات الرسمية كنماذج للمضاهاة[740]، وصلاحية المستندات المطعون بها بالتزوير[741]، وبين جزاء تخلف المدعى عليه بالمستند المزور عن الحضور للمحكمة بالميعاد المحدد[742].

ولم يقتصر أمر تنظيم هذه العملية على قانون البينات، حيث تطرق قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م على تنظيمها[743]، حيث نص على إجراءات تنظيم محضر بظاهر حال المستند المدعى بتزويره[744]، كما نظم مسألة ما إذا كان المستند بحوزة شخص من الغير[745]، عدا عن إعطاء السلطة

740 نصت المادة (47) من قانون البينات على أنه:" مع مراعاة ما ورد في أحكام المواد السابقة يجوز للمحكمة: 1. أن تأمر بإحضار السندات الرسمية المطلوبة للمضاهاة من الجهة التي تكون بها إذا تعذر على الخصوم ذلك أو تنتقل مع الخبير إلى محلها للاطلاع عليها بغير نقلها. 2- أن تكلف الخبير بإجراء المضاهاة على السندات الرسمية لدى الجهة أو الجهات التي تكون بها.".

741 نص المادة (51) من قانون البينات على أنه:" قرار المحكمة بإحالة الطعن بالتزوير إلى التحقيق يوقف صلاحية السند المطعون فيه".
كما نصت المادة (52) من ذات القانون على أنه:" إذا حكم بصحة كل السند، يحكم على من أنكره بغرامة لا تتجاوز مائتي دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً".

742 نصت المادة (56) من ذات القانون على أنه:" إذا لم يحضر المدعى عليه بغير عذر مقبول حكمت المحكمة في غيبته بصحة الخط، أو الإمضاء أو الختم أو البصمة، ويكون الحكم قابلاً للطعن في جميع الأحوال".

743. وفق النصوص الواردة بقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م الخاصة بدور الخبير الفني في الكشف عن التزوير، الباب الأول من الكتاب الخامس المدرجة تحت مسمى أصول خاصة (دعاوي التزوير).

744. حيث نصت المادة (453) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م، على أنه:" 1- في جميع دعاوى التزوير وحالما يبرز المستند المدعى بتزويره إلى وكيل النيابة العامة أو المحكمة ينظم الكاتب محضراً مفصلاً بظاهر حال ذلك المستند يوقعه وكيل النيابة أو القاضي أو رئيس المحكمة والكاتب والشخص الذي أبرزه وخصمه في الدعوى إذا وجد كما يوقع المذكورون كل صفحة المستند نفسه منعاً لتبديله ويحفظ في دائرة التحقيق أو قلم كما من المحكمة. 2- إذا رفض بعض الحاضرين توقيع المستند والمحضر أو تعذر عليهم توقيعه يصرح بذلك في المحضر".

745. نصت المادة (456) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م، على أنه:" تسليم المستند المدعى بتزويره يجبر كل من أودع لديه مستند مدعى بتزويره أن يسلمه للجهة المختصة إذا صدر بذلك قرار من المحكمة أو وكيل النيابة، وإلا تعرض للعقوبات التي يقررها القانون بذلك".

التقديرية للمحكمة بإحالة المستند المشكوك بتزويره إلى لإجراء عملية المضاهاة عليها[746]، كما حدد صلاحية السند الرسمي الذي يثبت تزويره[747].

ومما سبق ذكره، يتبين للباحث أن إجراءات المضاهاة بالقانون الفلسطيني تبدأ بتعيين خبير أو أكثر بقرار من المحكمة، يتم تحديد اليوم والساعة التي سيتم فيها التحقيق، ويتم إيداع السند المراد مضاهاته في المحكمة بعد تأشير القاضي عليه، مع بيان كافة أوصافه بياناً كافياً في محضر الدعوى، وعلى الخبير حلف اليمين قبل القيام بالإجراء وممارسة عملهم بصدق وأمانة إذا لو يكن مدرج بجدول الخبراء المعتمد من وزارة العدل، هذا وقد بين القانون المستندات التي تقبل المضاهاة، والمتمثلة بالتالي:

1. الخط، أو الإمضاء، أو الختم أو البصمة الموضوع على السندات الرسمية.
2. الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من السند المقتضى تحقيقه.
3. خطه أو إمضاؤه الذي يكتبه أمام المحكمة أو البصمة التي يطبعها أمامها.

وتجبر المحكمة الخصوم الحضور أمام المحكمة للاستكتاب باليوم المحدد، وإذا لم يحضر الخصوم بالموعد بغير عذر يحكم عليه بغرامة مالية لا تتجاوز مئة دينار أردني، وإذ تكرر عدم حضورهم تحكم عليه المحكمة بصحة ما نسب إليهم.

وفي حال تعذر الخصوم أو الخبير عن إحضار المستندات الرسمية المطلوبة للمضاهاة، إذ يجوز للمحكمة الأمر بإحضارها، ويوقع عليها رئيس المحكمة وكاتب الجلسة والموظف الذي سلم الأصل لحين

746. نصت المادة (464) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م، على أنه:" إذا تبين للمحكمة من تلقاء نفسها أثناء نظر الدعوى ما يحمل على الاعتقاد إلى وقوع تزوير في مستند مقدم من شخص ما، فللقاضي إحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتحقيق في التزوير وموافاة المحكمة بالنتيجة".

747. نصت المادة (465) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م، على أنه:" إذا ثبت التزوير في مستندات رسمية كلها أو بعضها تقضي المحكمة بإبطال مفعول السند المدعى بتزويره وإعادته إلى حالته الأصلية بشطب ما أضيف إليه وإثبات ما حذف منه ويسطر في ذيل السند خلاصة من الحكم البات وتعاد الأوراق التي أعدت للمقارنة والمضاهاة إلى من كانت في حوزته".

إعادته، ويجوز للمحكمة الانتقال مع الخبير لمكان وجود السندات الرسمية للاطلاع عليها، ويتم إجراء المضاهاة في المكان الموجود فيه السندات. وبناءً على إجراءات المضاهاة يتم تنظيم تقرير فني يتم فيه ذكر جميع الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الخبير، حيث يقرر ما إذا كان الخط أو الإمضاء أو البصمة للمنسوبة إليه أم لا، مع ذكر الأسباب التي من أجلها إلى نتيجة تقريره، ثم يوقعه ويرفعه مع المستند المتنازع عليه للمحكمة.

وبعد تقديم التقرير للمحكمة يبلغ الخصوم بنسخة منه، ثم يتلى علناً في الجلسة، وللمحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الخصوم استدعاء الخبراء لمناقشة التقرير الذي أعده، وللمحكمة أن تقرر إعادة التقرير لإكمال النقص أو إعادة المهمة لخبراء آخرين يتم انتخابهم، وعلى مبرز المستند الذي أنكر فيه الخط أو التوقيع أن يدفع سلفاً ما يكفي لنفقات التحقيق والمضاهاة.

ثانياً: القواعد الفنية

هناك قواعد فنية تضاف إلى القواعد القانونية[748]، والتي تتميز بها الخبرة الفنية التي يتطلبها القضاء وسلطات التحقيق للوصول إلى الحقيقة التي تنفرد بها أحكام الخبرة الفنية. ويمارس مهمة الكشف عن التزوير بفلسطين كادر بشري ذو خبرة ومهارة عاليتين، تمارس أعمالها وفق آلية مدروسة ومحددة تخضع لاستراتيجية وتوجهات الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية، وفق دليل إجراءات موحد ينظم العمل وإنجازه بدقة ووفق منهجية مدروسة، حيث تحتاج عملية الكشف عن التزوير مدة زمنية تقارب أسبوعين وربما أكثر من العمل والجهد الكبير، لاستعانة الخبراء بجهات أخرى للإثبات، كالتثبت من صحة توقيع لشخص متوفي، مما يضطر الخبير لاستخراج أوراق قديمة عليها توقيعه لمقارنتها.

748. تايه، فراس نايف. (2022م). *دور الخبرة في جريمة التزوير المعلوماتية. بحث منشور*. المجلد 14. العدد2. ص683.

ونظراً لأن غالبية المزورين من الفئات المتعلمة، فقد يحرص خبراء الخطوط والمضاهاة إلى إخفاء أساليب العمل الفني الذي يقوم به؛ خوفاً من تكوين الثقافة الإجرامية عند المزور، وبالتالي صعوبة الكشف عن التزوير في الحالات التي كان من السهل معرفتها بسبب ابتداع طرق ووسائل جديدة تخفى على الخبراء، يتم من خلالها تجنب الأخطاء والعلامات التي يمكن من خلالها الكشف عن التزوير بالطرق العادية.

ومن خلال إجراء الباحث عدة لقاءات مع خبراء فنيين في هذا المجال[749]، أفادوا أن بداية الأمر يكون عن طريق تكليف بقرار قضائي سواء أكان قضاء عسكري أو مدني أو جزائي، أو من خلال قرار من النيابة العامة باتخاذ إجراءات للكشف عن التزوير الوارد بمستندات معينة، وفي هذه الحالة يتقيد الخبير بما جاء بقرار القضاء أو النيابة دون أن يتعداه، حيث يؤشر القاضي على المستند المنازع فيه، وكذلك على الوثائق التي يراها مفيدة لإجراء المقارنة على يد الخبير المعين، ثم يتولى المسألة الفنية إلى غاية تحرير تقرير الخبرة، فيتم بالبداية مراجعة المستند بشكل مبدئي، إذ يمكن الكشف عن التزوير عن طريق الكشف عن عيوب التزوير، والتي يتمثل أهمها بإثبات الآتي:

1. عدم انتظام سطور المستند أفقيا ورأسياً.
2. خروج بعض الحروف عن موقعها المعتاد يميناً أو يساراً، بقياس درجة ميلان الحروف والكلمات.
3. اضطراب في المسافة وعدم توازي الكلمات المضافة.
4. ملاحظة طرق التنقيط وشكل الحروف وحجمها.
5. فحص مسافة الهامش في كل صفحة هل هي متساوية أم لا.
6. فحص المسافة بين الكلمات هل هي متساوية في كل الصفحات أم لا.
7. فحص وضع الفواصل والمد الزائد في الكلمات.

749 .تم إجراء عدة مقابلات مع مجموعة من خبراء الخطوط والبصمات لدى الأدلة الجنائية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية.

8. فحص نوع الورق هل هو من نوع واحد.

9. فحص طبيعة الأداة المستعملة مهما كانت سواء أكان قلم رصاص، حبر، حبر، ملون.

10. فحص التغيير في أرقام الصفحات.

وقد يتم الفحص باستخدام الوسائل الفيزيائية أو الكيميائية، وتحديد ما إذا كانت الأداة المستعملة واحدة أم أن هناك أكثر من أداة استعملت في تحرير المستندات، ومدى التقييم الفني والمادي لذلك بالنسبة لمضمون المستند، وإذا لم يستطيع الخبير إدراك التباين في الأداة المستعملة ما بين الكتابة الأصلية والكتابة المزورة بالعين المجردة، فعليه أن يستعين بالأجهزة العلمية والمكبرة كالأشعة فوق البنفسجية والعدسات المكبرة كما يقوم الخبير بفحص ما إذا كانت جميع عبارات أو أرقام أو تواقيع المستند حررت في وقت واحد أو في أوقات متفاوتة، وله أيضاً التأكد من وجود التناسق بين أسطر وعبارات المستند والفراغات بين الكلمات والعبارات والسطور، وهل هي متناسقة أو غير متناسقة، وهل الهوامش منتظمة أم لا، فإذا توافر التناسق والانتظام في الأبعاد والاستقامة والمساقات، ينتفي معه شبهة التزوير، في حين أنه لو توفر عدم التناسق فإن ذلك قد يكون من علامة التزوير.

الفرع الثاني: أوجه القصور الواردة بالتشريع الفلسطيني

أولاً: أجاز القانون أن يتم تعين أكثر من خبير لإعطاء الرأي الفني للمحكمة[750]، دون أن يبين مدى سلطة القاضي للمفاضلة بين تقارير الخبراء[751]، ومع عدم وجود نص يحكم ذلك يعود الباحث

750. وفق نص المادة (1/157) من قانون البينات رقم (4) لسنة 2001م، والذي نص على أنه:" إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أو أكثر".

751. آل ثاني، مها منصور سلمان جاسم. (2011م). الخبرة في المواد المدنية والتجارية وفقاً للقانون القطري. الدورة التدريبية الخامسة لمساعدي القضاة.

للأصل العام، وهو أن قاضي الموضوع له السلطة التقديرية في هذا المجال. وفي هذا السياق قضت محكمة التمييز القطرية بأنه:" لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها والموازنة بينها والأخذ بما تطمئن إليه منها ومن بينها تقارير الخبراء، فلها أن تأخذ بما انتهى إليه الخبير في تقريره إذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق مع ما ارتأت أنه وجه الحق في الدعوى ما دام قائماً على ماله أصل في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها"[752].

ثانياً: جاء القانون يخلو من أي نص قانوني يعالج مسألة سلطة القاضي بخصوص إدارة المستندات المحفوظة بأمانة الضبط، فيقترح الباحث ورود نص قانوني بهذا الخصوص، ينص على أنه:" يأمر القاضي باتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها المحافظة على المستندات والاطلاع عليها أو نسخها أو إرجاعها أو إعادة إدراجها".

ثالثاً: كما لم يورد القانون أي نص على إعطاء القاضي سلطة للفصل في أي إشكال عارض يتعلق بمضاهاة الخطوط، لاسيما الإشكالات المتعلقة بتحديد المستندات المعتمدة في عملية المضاهاة، لذلك يقترح الباحث ورود نص قانوني بهذا الخصوص، ينص على أنه:" يعرض على القاضي إشكالات تنفيذ مضاهاة الخطوط، خاصة تلك المتعلقة بتحديد المستندات المعتمدة في عملية المقارنة ويفصل في ذلك بمجرد التأشير على الملف على أن يتضمنه الحكم فيما بعد".

رابعاً: على الرغم من استقلال الخبير إلا أنه يبقى تابعاً للسلطة القضائية التي انتدبته لمساعدتها، مما يتوجب عليه التقيد بالنقاط المحددة له بموجب القرار المعين بمقتضاه، دون الإدلاء برأي أو بيان في مسألة لم ترد في هاته المهمة، وبالتالي تعد المسؤولية التي يضطلع بها الخبير أثناء ممارسته لمهامه مسؤولية جسيمة تتطلب منه التحلي بقدر كبير من الموضوعية والقيام بجميع التحريات اللازمة قبل ترتيب النتائج عن

752. حكم محكمة التمييز في الطعن رقم 115 لسنة 2008م، جلسة 2008/12/2م.

المعطيات المتوفرة لديه[753]، والمتأمل لنص القانون لا يوجد نص يرتب المسؤولية على الخبير عند وقوعه بالخطأ بسوء نية، لذلك يقترح الباحث تضمين القانون نص قانوني ينص على:" تثبت مسؤولية الخبير سيء نية".

المبحث الثالث مدى صلاحية الوثيقة المعلوماتية لان تكون محلاً لجريمة التزوير

في هذا البحث، سنبحث في صحة الوثائق المعلوماتية كأدلة لجريمة التزوير، وسيكون ذلك نقطة الانطلاق لنتعمق في فهم مفهوم المحرر في سياق جريمة التزوير التقليدية. سنناقش الشروط والمعايير التي يجب توفرها في المحرر حتى تكون وثيقته محلاً لاتهامه بجريمة التزوير. بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بتقييم مدى تطابق تصور المحرر التقليدي مع الوثائق المعلوماتية. يتم تقسيم هذا المبحث إلى جزئين؛ الأول يركز على توضيح مفهوم المحرر في سياق جريمة التزوير التقليدية، بينما يتناول الجزء الثاني تقييم هذا المفهوم فيما يتعلق بالوثائق المعلوماتية"[1].

753. وهذا الأمر ما يقود الباحث إلى طرح تساؤل، هل يمكن أن يخطئ خبير فحص التزييف والتزوير في فحص توقيع لأسباب أو أخطاء فنية أو قلة خبرة (حسن نية)؟ الأصل، أنه قد يخطئ الخبير في فحص توقيع ما ويعطى نتيجة عكسية على غير الحقيقة، وذلك تبعاً للأسباب التالية: كتابة التوقيع بخط اليد لا يؤخذ نمط واحد ثابت متطابق في كل توقيعات الشخص، كما وأن الكتابة تتأثر بالحالة النفسية للشخص وسرعة الكتابة ونوعية أداة الكتابة وكذلك وضع الشخص، وهي ما تسمى بالظروف الكتابية، كما سبق وبينه الباحث. وهذا التغيير في نمط التوقيع لا يتم بدرجة كبيرة، ولكن في جميع الأحوال فإن جميع الخطوط والتوقيعات تجمعها خصائص ومميزات واحدة تميز توقيع وخط شخص عن آخر.

عدا أن هناك بعض التكوينات الخطية للألفاظ كثيرة الحروف وصعبة التكوين من النادر أن يتشابه في كتابتها اثنين، مثل: الألفاظ المركبة والألفاظ ذات سلسلة طويلة كثيرة الحروف، وهذه الألفاظ من الصعب تقليدها، لذا فإن فحصها ومقارنتها تكون سهلة بالنسبة للخبير ونادر ما يختلف عليها الخبراء.

وهناك بعض الألفاظ تكويناتها الخطية بسيطة سهلة التكوين وممكن أن يتشابه في كتابتها أكثر من شخص مثل ألفاظ، هذا بالإضافة إلى أنه توجد بعض المؤثرات الأخرى التي قد تؤثر في رأي الخبير عند فحصه لخط الشخص، فقد لا تتوافر لديه أوراق مضاهاة كافية معاصرة للتوقيع موضوع الفحص، كما وأن كثيراً من الأشخاص عند الاستكتاب يقومون بالتلاعب وتغيير خطهم، منهم من لا يقدمون أوراق للمضاهاة أو يقدمون أوراق مضاهاة مصطنعة، وهنا ينخدع الخبير بمثل تلك المؤثرات، وهذا كله يمكن أن يوقع الخبير بالخطأ بحسن نية.

المطلب الأول: ماهية المحرر في جريمة التزوير التقليدية

يُعترف بشكل عام أن أي تلاعب أو تغيير في الحقيقة لا يُعتبر تزويرًا إلا إذا وقع في وثيقة رسمية أو سند أو أي وثيقة مشابهة. وهنا، يُشير المصطلح "المحرر" إلى الشخص الذي يقوم بإنشاء أو تحرير تلك الوثائق. بمعنى آخر، المحرر هو الشخص الذي يتسبب في إدخال التلاعب أو التغيير في الوثيقة، وهذا هو الجانب الأساسي الذي يجب توفره لكي تُعتبر الوثيقة محلاً لجريمة التزوير"[2].

أولاً / تعريف المحرر

تم تقديم عدة تعاريف لمفهوم المحرر، بما في ذلك أنه يمكن تصويره كأي مكتوب أو مستند يحمل علامات تعبيرية تشكل مجموعة من المعاني والأفكار، كما يُعرَّف أيضًا بأنه شخص أو مجموعة معينة يقومون بإنشاء هذا المكتوب ويضيفون إليه علامات تعطي معنى مفهومًا ومترابطًا. وبغض النظر عن تعريف المحرر الذي يتم اعتماده، يُظهر أن هذا المفهوم لا يكون محلاً لجريمة التزوير إلا إذا توافر فيه عنصرين أساسيين: العنصر الشكلي والعنصر الموضوعي"[7543]

ثانياً: عناصر المحرر

ترتب على التعريفات السابقة انه اشترط في المحرر أن تضمن عنصرين"[1]:

- د. محمد زكي أبو عامر، د. علي عبد القادر القهوجي – القانون الجنائي (القسم الخاص الدار الجامعية – الإسكندرية – ١٩٨٨ 754 – ص.٤٢٨

2- د. أحمد حسام طه تمام – الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي (دراسة مقارنة) – دار النهضة العربية – ٢٠٠٠ – ص.٣٩٠

3- د. فوزية عبد الستار – شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) – دار النهضة العربية – ١٩٨٨ – ص.٢٥٥

العنصر الشكلي للمحرر يتطلب وجود كتابة واضحة ويمكن تمييزها في المستند. يمكن أن تكون هذه الكتابة بأي لغة، وتشمل أيضًا الرموز والعلامات التي تحمل معنى مفهوم ومترابط. يمكن أن تشمل الكتابة جميع أشكال الوثائق، سواء كانت مكونة من حروف أو رموز أو حتى بيانات مخزنة على الحواسيب. الأهم هو أن تظهر هذه الكتابة بشكل واضح ومفهوم.

أما بالنسبة لمصدر المحرر، فيجب أن يكون مصدره ظاهرًا في المستند. لا يُعترف بمحرر غير معروف أو مجهول المصدر، حيث يجب أن يتمكن القارئ من تحديد من ألَّف المستند أو تعديله. يعتبر المحرر الأصيل هو الشخص الذي أملاه بنفسه، بينما المحرر النائب يكون عبارة عن شخص آخر تمثيلًا له. في حالة عدم إمكانية تحديد مصدر المحرر في المستند، مثل الشكاوى أو التظلمات التي لا تظهر شخصيتها المحددة، فإن مثل هذه الوثائق عادة لا تُعتبر محلاً لجريمة التزوير.

ثالثاً / العنصر الموضوعي

عنصر المحرر يتجلى في وجود مضمون واضح في المستند. هذا يعني أن المحرر يجب أن يحتوي على سرد لواقعة معينة أو تعبير عن إرادة أو رغبة، بحيث تكون هناك مجموعة من المعاني والأفكار المترابطة. بمعنى آخر، يجب أن يحمل المحرر محتوى ذي صلة ويكون جزءًا لا يتجزأ من المستند. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الصورة المتعلقة بالمحرر جزءًا ضروريًا وأساسيًا من المستند. يعني ذلك أن الصورة يجب أن تكون متكاملة مع المحرر ومرتبطة به بشكل طبيعي، وليس مجرد مرفق تم تضمينه على حدي. يمكن أن تكون هذه الصورة جزءًا من المحرر نفسه وتكون مختومة أو مرتبطة به بشكل واضح. يجب أن تكون الصورة جزءًا مكملًا ومتكاملاً للمستند وتكون متصلة به بشكل عضوي"[755].

755. د. محمد زكي أبو عامر، د. علي عبد القادر القهوجي – المصدر السابق – ص.٤٢٩.

وفيما يتعلق بالنوعية القانونية للصورة المتعلقة بالمحرر، يمكن أن تكون هذه الصورة لأشخاص أو أمور مختلفة، مثل الأشخاص، أو الآلات، أو الحيوانات أو الممتلكات. القانون لا يحد نوعية الصورة بشكل محدد وذلك حسب السياق والتشريعات المعمول بها. بعض القوانين تقيّد تجريم التزوير للصور الخاصة بالأشخاص فقط، في حين يمكن لبعض القوانين أن تشمل الصور الخاصة بأمور أخرى أيضًا. بالمجمل، هذه الشروط تلعب دورًا حاسمًا في تحديد ما إذا كان المستند يمكن أن يعتبر محلاً لجريمة التزوير أم لا.

المطلب الثاني: مدى انطباق وصف المحرر على الوثيقة المعلوماتية

استنادًا إلى تحليل آراء الفقهاء فيما يتعلق بصفة المحرر وصلاحية الوثيقة المعلوماتية كمحل لجريمة التزوير، يمكن تلخيص القضية في ترتيبين أساسيين. هناك تيار من الفقهاء ينكر صفة المحرر للوثيقة المعلوماتية وبالتالي لا يرون صلاحيتها لتكون محلاً لجريمة التزوير. بينما هناك تيار آخر يؤكد على إمكانية صفة المحرر للوثيقة المعلوماتية وبالتالي قبولها كمحل للجريمة. هذه النقاط المتعارضة تمثل تحديات متعددة تدور حول تصنيف الوثائق المعلوماتية وإلى أي مدى يمكن تجاوز التفاصيل التقنية والصيغ للنظر في الوثيقة على أنها محرر. إنها قضايا معقدة تتطلب دراسة دقيقة ومعالجة قانونية لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وفعال"[2].

ينظر أستاذنا الدكتور فخري عبد الرزاق الحديثي – شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) – مطبعة الزمان – بغداد – ١٩٩٦ – ص٢٩ – ٣٠.

الفرع الأول: مدى تحقق شرط الكتابة في الوثيقة المعلوماتية

في السياق القانوني التقليدي، يُعتبر أن كل سند أو وثيقة أو محرر ليس له قيمة قانونية كوسيلة للإثبات إذا لم يتم توثيقه بالكتابة. وبناءً على هذا المفهوم التقليدي، يُعتبر أن فقدان الكتابة يجعل المحررات غير صالحة لتكون محلاً لجريمة التزوير. ومع ذلك، في ظل التطور الهائل في ميدان التكنولوجيا واعتماد العديد من الجهات والأفراد على الوثائق الإلكترونية والمعلومات المخزنة بوسائل رقمية، تظهر ضرورة التفكير في تحديث هذا المفهوم"[756].

الكتابة لم تعد تقتصر على الورق التقليدي، بل تشمل أيضًا البيانات والمعلومات المخزنة إلكترونيًا. لذلك، يجب أن نعيد تقدير مفهوم الكتابة بشكل يتيح التفاعل مع التقنيات الحديثة. على الجانب القانوني، يجب أن يُعاد النظر في التشريعات القائمة والتي تقتضي الكتابة بشكل معين، بحيث يتسنى التعامل مع التقنيات الحديثة والتطورات التكنولوجية. يمكن تحديد معايير محددة تجعل الوثائق الإلكترونية معترفًا بها وصالحة للإثبات، دون الحاجة إلى وجود الكتابة التقليدية. هذا يعكس الواقع المعاصر ويضمن تطابق القوانين مع التكنولوجيا الحديثة"

بناءً على التطور العلمي الهائل واعتماد الوثائق الإلكترونية، تمثل قوانين الإثبات المدني في بعض الدول مفهومًا واسعًا للكتابة. هذا المفهوم يشمل الوثائق الإلكترونية التي يمكن استخدامها كوسيلة للإثبات، وذلك بغض النظر عن وجود الكتابة التقليدية. في هذا السياق، تم توجيه الاهتمام إلى الوثائق

---

756. د. جميل عبد الباقي الصغير – *القانون الجنائي والتكنلوجيا* الحديثة – الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي – دار النهضة العربية – ط١ – ١٩٩٠ – ص١٦٦ وما بعدها.

د. واثبة السعدي – قانون العقوبات (القسم الخاص) – جامعة بغداد –كلية القانون – بيومي حجازي – مصدر سابق – ص.٢٠٦ اعتبار في العقد ولولاها ما اقدم على هذا التعاقد، لمزيد من التفصيل ينظر: د. عبد الفتاح ١٩٨٨ – ص.

يونس عرب – حجية الإثبات بالمستخرجات الالكترونية في القضايا المصرفية – بحث متاح على شبكة الانترنيت على الموقع:
HTTP://WWW.ARABLAW.ORG/ARAB20%NET203%HTM

الإلكترونية التي تم استخراجها باستخدام وسائل التقدم العلمي مثل الحواسب. تم وضع شروط لتحقيق صفة المحرر والقيمة القانونية لهذه الوثائق. هذه الشروط تشمل":

الحصول النظامي: يجب أن يتم الحصول على الوثيقة الإلكترونية بطريقة منتظمة.

الجهاز الصادر: يجب أن يكون الجهاز الذي أصدر الوثيقة الإلكترونية يعمل بصورة مناسبة.

الاستخراج الاعتيادي: يجب أن تتم عملية استخراج البيانات بطريقة اعتيادية.

تمثل هذه الوثائق الإلكترونية استخدامًا حديثًا لمفهوم الكتابة، والذي لم يعد مقتصرًا على الكتابة التقليدية على الورق. وبهذا التوجه، تتماشى القوانين مع التكنولوجيا الحديثة والتطورات في مجال الوثائق الإلكترونية.

التوقيع الإلكتروني يشمل مفهومًا واسعًا للتوقيع ليشمل مختلف الوسائل الإلكترونية التي يمكن استخدامها للتأكد من هوية الموقع عليها. هذا المفهوم يتجاوز التوقيع التقليدي بخط اليد ويشمل التوقيع الإلكتروني باستخدام رموز أو وسائل إلكترونية مختلفة، مثل التواقيع الرقمية. تمثل القيمة القانونية للتوقيع الإلكتروني نفس القيمة القانونية للتوقيع التقليدي. يؤدي التوقيع الإلكتروني دورًا مماثلًا للتوقيع التقليدي في التعاملات القانونية، ويكون له نفس الوظيفة والأهمية. الفارق الوحيد هو وسيلة التوقيع، حيث يتم بواسطة الأجهزة الإلكترونية والتقنيات المعاصرة. القوانين في العديد من الدول العربية اعترفت بالتوقيع الإلكتروني وأكدت قيمته القانونية. فهذا المفهوم الحديث للتوقيع يوفر المرونة والفعالية في العديد من المجالات، مما يساهم في تطوير القوانين واللوائح لتلائم التكنولوجيا الحديثة والتطورات في مجال الوثائق الإلكترونية".

الفرع الثاني الحجية القانونية للوثيقة المعلوماتية

بعد التغلب على العقبة الأولى المتعلقة بصف المحرر في الوثيقة المعلوماتية باعتبار التوقيع الإلكتروني والكتابة الواسعة، تظهر أمامنا عقبة أخرى تتعلق بالقوة القانونية للوثيقة المعلوماتية. هنا يتجلى الفارق بين القانون الجنائي وقوانين أصول المحاكمات والقوانين الخاصة. فالوثيقة المعلوماتية لا تقتصر على القوانين الجنائية، بل تندرج تحت نطاق القوانين المدنية والتجارية. القوة الإثباتية للوثيقة المعلوماتية تنقسم إلى اثنتين: الدليل المستمد من وجود الوثيقة، والقوة الإثباتية الفعلية. الأول يتعلق بقواعد أصول المحاكمات الجزائية، بينما الثاني يتعلق بقوانين القانون الخاص. فيما يخص مسألة تزوير الوثيقة المعلوماتية، فإنها تخضع لقواعد أصول المحاكمات الجزائية. وبالنسبة للقوة الإثباتية للوثيقة في نطاق القانون الخاص، فتعتمد على قوانين القانون المدني والتجاري. لذا، نتعامل مع صلاحية الوثيقة المعلوماتية للإثبات في سياقين مختلفين: القانون الجنائي والقانون الخاص".[757]

اولاً: صلاحية الوثيقة المعلوماتية للإثبات في نطاق القانون الجنائي

في نطاق القانون الجنائي، يسمح بالإثبات باستخدام جميع الأدلة القانونية المعترف بها، ولكن الأدلة يجب أن تكون يقينية وموجودة في نطاق القانون. بالنسبة للوثيقة المعلوماتية، يجب أن تكون هذه الوثيقة موثوقة ويمكن الاعتماد عليها من قبل القاضي لإثبات القضية المعلوماتية. وعادةً، يجب على الوثيقة

1- 757 لمزيد من التفصيل ينظر د. هلالي عبد اللاة احمد – حجية المخرجات الكمبيوترية في المواد الجنائية – دراسة مقارنة – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٢.

2- 173 no Crim – BULL 1987,. avr 28. Crim. Cass مشار إليه عند د. هلالي عبد اللاة احمد – مصدر سابق – ص٤٣ هامش (٣).

3- د. عباس العبودي – مصدر سابق – ص١٣٦، د. محمد سعد خليفة – مصدر سابق – ص١٢٢ – ١٢٣.

4- عرفت المادة (١) من هذا القانون السجل الإلكتروني بأنه (السجل الذي يتم إنشاؤه أو إرساله أو تسلمه أو بثه أو حفظه بوسيلة إلكترونية).

المعلوماتية أن تكون يقينية بحيث يمكن استخدامها لإدانة شخص في قضية جنائية. القاضي يعتمد على الأدلة والمخرجات التي تقدمها الوثيقة المعلوماتية لتقدير قوتها الاستدلالية. قد تكون هذه المخرجات مطبوعة على ورق أو مسجلة على أشرطة ممغنطة أو في شكل إلكتروني آخر. القاضي يعتمد على معاينته لهذه المخرجات وعلى تحليلها واستنتاجه لتقدير قوة الإثبات التي تقدمها. في بعض الحالات، قد تحتاج هذه الوثيقة المعلوماتية إلى مناقشة أمام المحكمة وإشراك جميع الأطراف المعنية. هذا يحمي حقوق الأفراد ويسمح بالنقاش العادل والعدالة في إجراءات المحكمة. من الجدير بالذكر أن هناك قوانين تنظم قوة الإثبات للوثائق المعلوماتية في بعض القوانين المحلية".

ثانيا: صلاحية الوثيقة المعلوماتية للإثبات في نطاق القانون الخاص

الوثيقة المعلوماتية، إذا توافرت فيها شروط الإثبات بالكتابة، يمكن قبولها كدليل في الإثبات المدني. يُمكن تشبيه الوثائق المعلوماتية بهذا السياق بالمحررات الخاصة. هذه النظرة تتطلب منا التجاوز عن القواعد التقليدية لوسائل وأدلة الإثبات، نظرًا لظهور أدلة إثبات حديثة مثل الوثيقة المعلوماتية التي يمكن الاعتراف بها بقوة إثبات كاملة طالما تحقق نفس الأغراض التي تحققها الوثائق الورقية وتوفر مستوى مماثلًا من الأمان. التشريع الفرنسي هو مثال لهذا التطور، حيث تم تعديل القوانين لمنح الوثائق المعلوماتية والسندات الإلكترونية نفس الحجية والقوة القانونية مثل الوثائق التقليدية. تم تحديد شروط معينة لقبول هذه الوثائق والسندات كدليل كامل، بما في ذلك الحاجة إلى التحقق من شخصية الشخص الذي أصدرها وضرورة أن تكون متوافقة مع الوثائق الأصلية".

هذا النهج يعكس التغييرات التكنولوجية الكبيرة التي حدثت في مفهوم الوثائق المعلوماتية والسندات الإلكترونية. لذا، يجب على المشرعين أن يتطوروا في تنظيم قوة الإثبات لهذه الوثائق وأن يأخذوا في الاعتبار

التقنيات والتقدم في مجال التكنولوجيا. بالإشارة إلى القانون الفرنسي الجديد الصادر في عام 2000، فقد تم تنظيم مفاهيم السندات الإلكترونية والوثائق المعلوماتية بشكل مشابه للوثائق التقليدية".

خلاصة

مما لا شك فيه أن الخبرة الفنية تلعب دوراً هاماً ومميزاً في الكشف عن التزوير، فهي من أنجح وسائل الإثبات اللازمة للكشف عن التزوير، والطرق والخبايا التي استعملها المزورون من خلال ما يتمتع به الخبراء من علم ودراية مهمة وكبيرة في هذا المجال. فهناك العديد من العوامل المساعدة للكشف عن التزوير خاصة في ظل التطور التكنولوجي وتطور الأساليب الإجرامية المستخدمة بالتزوير، والتي تحتاج إلى خبراء متخصصين يستعين بهم القاضي لمساعدته في تكوين قناعته نحو المسائل التي يحتاج تقديرها إلى معرفة علمية لا تتوافر لديه، هذا ما يدفع الخبراء إلى الذهاب نحو إجراء عملية المضاهاة وعملية الاستكتاب عند اللزوم. وهذا ما يعكس اهتمام التشريع الفلسطيني في تنظيم مسألة الخبرة والخبراء ودورهم في الكشف عن تزوير المستندات بشكل عام، والرسمية بشكل خاص.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA